جامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

العنوان:

دور التأمين في إدارة المخاطر الفلاحية

"حالة الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بخميس مليانة CRMA"

للفترة (2012---2017)

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الإقتصادية

تخصص إقتصاد التأمينات

إعداد الطالبين:

- **مصطفى إنساعد**
- **محمد أمين تمار**

د/عبدالقادر مدادي (أستاذ محاضر(أ) – جامعة الجيلالي بونعامة)	**رئيسا**
د/ معمر غداوية (أستاذ محاضر(أ) – جامعة الجيلالي بونعامة)	**مشرفا**
د/ يوسف بوكدرون (أستاذ محاضر (أ) – جامعة الجيلالي بونعامة)	**ممتحنا**

السنة الجامعية: 2018/2017

إهـــــداء

إلى ملاكي في الحياة والقلب الناصع بالبياض، إلى أمي رمز الحب والحنان

إلى من كانت ذكراها سر نجاحي، وحنانها بلسم جراحي،إلى من ركع العطاء أمام قدماها

أمي الحبيبة

إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم، إلى القلب الكبير

والدي العزيز

إلى أخي ورفيق دربي وتوأم روحي

أخي محمد أمين تمار

إلى أستاذ الفاضل المشرف على عملي هذا، صاحب الشكروالتقدير

أستاذي معمر غداوية.

مصطفى.

إهـــــداء

إلى من يبعث في نفسي العزيمة والإصرار والمثابر عمتي الغالية

رحمك الله

إلى من قال فيهم الرحمان:

(وقضى ربك ألا تعبد إلا إياه وبالوالدين إحسانا)

أبي وأمي

إلى من سأتقاسم معه الحياة بأفراحها وأقراحها

إلى من شاركني بسمة الحياة الجامعية

إلى من شاركني في إنجاز العمل

أخي مصطفى انساعد

وفي الأخير لا ننسى ان ننوه بجميل أستاذنا المشرف

"معمر غداوية "

محمد أمين.

شكر

اللهم لك الحمد والثناء وأنت المعبود حق العبادة.

لك الحمد حتى ترضى، نشكرك ونثني عليك شكر العارفين وثناء العابدين لما وفقتنا وألهمت خطانا ووفقتنا لهذا العمل الذي نراه عملا خالصا نريد به وجه الله.

نتقدم نحن الطالبين بجزيل الشكر والإمتنان إلى من قدم لنا يد المساعدة من أجل إتمام إنجاز هذا البحث الذي هو ثمرة جهدنا خلال مشوارنا الدراسي.

وعميق شكرنا يعود للأستاذ المشرف لوقوفه وصبره، كما لم يبخل علينا بنصائحه وتوجيهاته القيمة.

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على دور التأمين في إدارة المخاطر الفلاحية، كون أن القطاع الفلاحي يعد من الأعمدة الرئيسية لتحقيق التنمية الاقتصادية، فالتأمين بأنواعه ذو أهمية بالغة في زرع الأمان ومحاربة الاكتناز وخلق فرص العمل...الخ، ونظرا لتعدد المخاطر التي تعترض حياة الفرد وممتلكاته لابد من إدارتها بمختلف الطرق، والتأمين الفلاحي هو من الطرق الناجحة لإدارة المخاطر التي تهدد القطاع الفلاحي بمختلف المنتجات من تأمين ضد البرد، ضد الفيضانات، الامراض والأوبئة...الخ لأنه أكثر عرضة لها خاصة وأنها تؤثر في اتخاذ القرارات المناسبة، كما تطرقنا في الدراسة الميدانية الى تقديم الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بخميس مليانة وعرض مختلف المنتجات التأمينية، ومن خلالها تناولنا فرعي التأمينات الحيوانية والنباتية على مستوى الصندوق بداية من الاكتتاب إلى التعويض، وقد توصلنا إلى أن قطاع التأمين من أهم القطاعات لإدارة المخاطر الفلاحية لما يوفره من حماية مادية ومعنوية للفلاح.

الكلمات_المفتاحية: التأمين الفلاحي، الأخطار الفلاحية، القسط، التعويض.

Résumé:

Cette étude vise a faire un eclairage sur les missions de l'activite d'assurance dans le domaine des risques agricoles, constitue la base de developement economique, d'ou l'importance de mettre en place une politique pour contrer les risques liés a ce secteur et créer des postes de travaille…ext, compte tenu de la diversites des risques qui menace la vie des individus et leur patrimoine, il en ressort la nécéssite d'installer plusieurs demarches, et l'agriculture vient comme une priorité pour se premunir contre les risques en particulier les risques de tombée de grèle, la neige, les inondations, les maladies…ext Notre stage pratique s'est deroulé au sein de centre régionale de mutualité agricole de khmis melliana qui couvre différentes prestations d'assurance tant au profit de l' elevage Que la production agricole, le stage que nous avion effectué a couvert toute l'etendue de l'activite assurance depuis l'adhesion de l'assuré jusqu 'a loperation de remboursement, nous avions constaté qu' il est imperatif de lutter contre les risques liés au secteur de l'agriculture car ce lui ci est vital d'ou la nécéssite a ce que les fellahs soient assurés pour qu 'ils aient le soutient matériel et psychologique.

Mots clés : Assurance Agricole, Risques Agricoles, Prime, Remboursement.

فـهـرس المحتويات

المـحـــــتـوى	الصفحة
الإهداء.	
الشكر.	
الملخص.	
الفهرس.	
قائمة الجداول.	
قائمة الأشكال.	
قائمة الملاحق.	
مقـــدمـة عامة.	**أ–ت**
الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية للتأمين وإدارة المخاطر الفلاحية.	**05**
تمهـــيد.	**05**
المبحث الأول: الأدبيات النظرية للتأمين وإدارة المخاطر الفلاحية.	**06**
المطلب الأول: الإطار النظري للتأمين.	**06**
أولا: ماهية التأمين.	**06**
ثانيا: فوائد وانواع التأمين.	**08**
المطلب الثاني: ماهية إدارة المخاطر الفلاحية.	**11**
أولا: ماهية الخطر.	**11**
ثانيا: تعريف إدارة المخاطر.	**14**
ثالثا: طرق مواجهة الخطر.	**14**
رابعا: مخاطر القطاع الفلاحي.	**17**
المطلب الثالث: علاقة التأمين بإدارة المخاطر الفلاحية.	**18**
أولا: التأمين الفلاحي.	**18**
ثانيا: منتجات التأمين الفلاحي.	**19**
ثالثا: دور التأمين في القطاع الفلاحي.	**20**
المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية للتأمين وإدارة المخاطر الفلاحية.	**21**
المطلب الأول: الدراسات السابقة المحلية والعربية لعمليات التأمين وإدارة المخاطر الفلاحية.	**21**
أولا: الدراسات السابقة المحلية.	**21**
ثانيا: الدراسات السابقة العربية.	**22**

المطلب الثاني: الدراسات السابقة الأجنبية لعمليات التأمين وإدارة المخاطر الفلاحية.	**23**
المطلب الثالث: المقارنة والقيمة المضافة.	**24**
خلاصة.	**28**
الفصل الثاني: الدراسة الميدانية للتأمين ودوره في إدارة المخاطر الفلاحية دراسة حالة الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بخميس مليانة CRMA.	**30**
تمهيـــــــد.	**30**
المبحث الأول: تقديم عام للصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي(CRMA) بخميس مليانة.	**31**
المطلب الأول: لمحة تاريخية عن تطور الصندوق الوطني للتعاون الفلاحيCNMA .	**31**
أولا: نشأة الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي**CNMA.**	**31**
ثانيا: الأخطار التي يغطيها الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي**CNMA.**	**32**
المطلب الثاني: التعريف بالصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بخميس مليانة.	**35**
أولا: التعريف بالصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بخميس مليانة**CRMA.**	**35**
ثانيا: أهداف الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي**CRMA.**	**35**
ثالثا: دراسة الهيكل التنظيمي للصندوق**CRMA.**	**36**
المبحث الثاني: دراسة حالة التأمينات الحيوانية والنباتية بالصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي.	**39**
المطلب الأول: دراسة حالة التأمينات الحيوانية (تأمين متعدد الأخطار للأبقار).	**39**
أولا: ملف الاكتتاب (تكوين العقد).	**39**
ثانيا: طريقة التعويض.	**41**
ثالثا: تطور التأمين في الفرع الحيواني.	**43**
المطلب الثاني: دراسة حالة التأمينات النباتية التأمين ضد البرد، الحرائق التي تلحق بالمحاصيل قبل حصادها.	**49**
أولا: طريقة اكتتاب العقد.	**49**
ثانيا: احصائيات حول التأمينات النباتية.	**54**
خلاصة.	**60**
خـــــاتمة عامة.	**61**
قائمة المراجع.	**65**
الملاحق.	**68**

قائمـة الجداول

رقم الجدول	العنـوان	الصفحة
(01-01)	مقارنة الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة.	**24**
(01-02)	حالة مقارنة لأقساط الفروع الحيوانية في الفترة 2012 - 2017.	**44**
(02-02)	مؤشر التعويض خلال عدة سنوات لفروع التأمين الحيواني.	**47**
(03-02)	كيفية حساب معدل القسط لظاهرة البرد.	**50**
(04-02)	طريقة دفع الأقساط في حالة الحريق.	**51**
(05-02)	كيفية حساب التعويض عند حرق المحصول.	**52**
(06-02)	جدول يوضح طريقة حساب التعويض للشخص« أ » حالة البرد.	**53**
(07-02)	مقارنة الأقساط في فرع النباتات.	**54**
(08-02)	مقارنة التعويضات لمختلف الفروع في الفترة 2012 – 2017.	**56**
(09-02)	التعويضات للفرعين النباتي والحيواني.	**58**

قائمـة الأشكـال

رقم الشكل	العنـوان	الصفحة
(01-02)	الهيكل التنظيمي للصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي.	**38**
(02-02)	حصة كل تأمين من الأقساط خلال الفترة ما بين 2012- 2017.	**45**
(03-02)	أقساط تأمين الأبقار للسنوات 2012 - 2017.	**46**
(04-02)	تغير التعويضات في مختلف الفروع.	**48**
(05-02)	وضعية التأمين للبقر بمؤشر التعويض للفترة ما بين 2012- 2017.	**49**
(06-02)	تغير أقساط فرع التأمين النباتي للسنوات الستة الأخيرة.	**55**
(07-02)	تغير المردودية لحبوب القمح بسبب تأثير البرد واحتراق المحاصيل ما بين الفترة 2012 - 2017.	**55**
(08-02)	تغير التعويضات حسب الفروع للفترة 2012 - 2017.	**57**
(09-02)	تغير التعويضات على فرع البرد وحرق المحاصيل في الفترة 2012- 2017.	**57**
(10-02)	تغير التعويضات في الفرعين النباتي والحيواني.	**59**

قائمة الملاحق

رقم الملحق	العنـوان	الصفحة
01	عقد التأمين متعدد الأخطار للأبقار.	69
02	الأقراط المثبة على أذن البقرة.	70
03	تصوير البقرة مع إظهار الرقم من كلتا الجهتين و ذلك لإظهار البصمة الوراثية.	71
04	وثيقة الإبلاغ عن الحادث في الحيوانات.	72
05	حالة وفاة البقرة.	74
06	عقد تأمين الحبوب.	75
07	وثيقة الإبلاغ عن الحادث للحريق.	76

مقدمة عامة

يعتبر القطاع الفلاحي من القطاعات الانتاجية المهمة في بناء إقتصاديات الدول، فهو يمثل المصدر الأساسي لدخل الفلاحين وإنتاج الغذاء في كل المجتمعات، وعلى الرغم من أهمية هذا القطاع فإنه يعتبر من أضعف القطاعات الاقتصادية وأكثرها إنكشافا، حيث أن الإنتاج الفلاحي يتأثر بعوامل خارجة عن سيطرة الفلاح، ومن أهم هذه العوامل نذكر العوامل الطبيعية وتأثيرها السلبي، وهنا يبرز الدور الفعال والمهم للتأمين في الحفاظ على المستوى العام للثروة، ولا يغفل الدور الذي يؤديه التأمين للفلاح من حيث بحث الأخطار التي يتعرض لها وفرزها وتوفير التأمينات التي تعمل على الحد من الأثار السلبية لها من خلال تعويضهم عن الخسائر الناجمة ومن هنا تتجلى حاجة الفلاح الملحة إلى نظام للتأمين الذي يمكن أن يحميه كليا أو جزئيا من مخاطر خسارة جزء من الإنتاج، أو حتى مخاطر إنخفاض أسعار المنتجات الفلاحية، مما يؤكد دور التأمين في تعزيز التنمية الفلاحية فبينما تنتشر أشكال مختلفة من التأمين الفلاحي في دول العالم المتقدم، فإن كثيرا من دول العالم الثالث تفتقر إلى وجود مثل هذا النمط من الحماية للقطاع الفلاحي، من هنا يبرز تاثير التأمين على قطاع الفلاحة من خلال أهميته الكبيرة حيث تطور ليصل إلى تعبئة المدخرات للأفراد والشركات وإستثمارها في أوجه مختلفة، مما يؤدي إلى دفع عجلة التنمية وبالتالي إعادة توزيع الدخول للفلاحين من خلال ما يعرف بالتأمين الفلاحين.

إشكالية البحث:

بناءاً على ما سبق سنحاول معالجة الموضوع انطلاقا من طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

إلى أي مدى يساهم التأمين الفلاحي في الحد من المخاطر الفلاحية؟

الأسئلة الفرعية:

للتفصيل أكثر في الإشكالية الرئيسية ندرج الاسئلة الفرعية التالية:

ما مدى تأثير التأمين في مواجهة الأخطار الفلاحية ؟

كيف يعمل التأمين على رفع المردودية الفلاحية؟

كيف يقوم الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بتأمين الأخطار الفلاحية ؟

فرضيات البحث:

من أجل الإجابة عن الأسئلة الفرعية السابقة نقترح الفرضيات التالية:

* للتأمين تأثير مباشر في مواجهه الأخطار الفلاحية من خلال التعويض عن الخسائر التي قد تلحق بالفلاحين مهما كان نوعها.

* يعمل التأمين على رفع المردودية من خلال تمويل الفلاحين وتحفيزهم على النشاط الفلاحي وكذا بعث الراحة والطمأنينة لهم.

* يقوم الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بتأمين الأخطار الفلاحية عن طريق إبرام عقود مع الفلاحين وتقديم التعويضات لهم في حالة تحقق الخطر المؤمن ضده حسب بنود العقد المتفق عليه.

مبررات إختيار موضوع البحث:

يوجد عدة أسباب دفعتنا لإختيار الموضوع والبحث فيه نذكر منها ما يلي:

* الرغبة الشخصية والفضول في معرفة هذا المجال الواسع بشكل مفصل.
* نظرا لتخصصنا العلمي في إقتصاد التأمينات، وإبرازا للدور الفعال للقطاع الفلاحي و قطاع التأمينات اللذان يعتبران من أهم القطاعات المعول عليها من طرف الحكومة لا سيما في هذه المرحلة الصعبة التي يعيشها الإقتصاد الوطني بعد إنخفاض أسعار البترول في الأونة الاخيرة وانفتاح السوق أمام الشركات الاجنبية.

أهداف البحث:

نسعى من خلال هذا البحث إلى الوصول إلى الأهداف التالية:

* التعريف بالمخاطر الفلاحية وإجراءات التأمين عليها.

* إبراز مدى أهمية التأمين في الحد من المخاطر الفلاحية.

* التعرف على الإجراءات المتبعة ومختلف المراحل التي يقوم بها الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي لتأمين المخاطر الفلاحية.

أهمية البحث:

* تتمثل أهمية البحث في تسليط الضوء على موضوع هام ألا وهو دور التأمين في إدارة المخاطر الفلاحية ويعتبر التأمين من القطاعات المهمة في إقتصاديات الدول، لما له من أهميه إقتصادية كونه يساهم في درىء الخطر والتقليل من الخسائر وتحفيز المستثمرين في مختلف المجالات خاصة المجال الفلاحي موضوع دراستنا.

* الأهمية التي تكتسبها المخاطر الفلاحية، وإرتفاعها وتطورها الملحوظ وما تسببه من آثار ونتائج سلبية على الفلاح والقطاع الفلاحي.

* أهمية البحث متأتية من الدور الكبير لقطاع التأمينات في الحفاظ على المستوى العام للثروة والحد من المخاطر الفلاحية.

حدود البحث:

ينحصر موضوع البحث في هذه الحدود المكانية والزمانية:

الحدود المكانية: تنحصر الدراسة الميدانية على قطاع التأمين العمومي، والمتمثل في الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي –خميس مليانة–.

الحدود الزمانية: امتدت الدراسة الميدانية من 04 جانفي 2018 الى 02 أفريل 2018، وتم دراسة تطور نشاط الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي– خميس مليانة – للفترة الممتدة من سنة 2012 الى غاية سنة 2017.

منهج البحث:

للإجابة على الإشكالية المطروحة وإختبار صحة الفرضيات المذكورة والوصول إلى الأهداف المرجوة، استخدمنا المنهج الوصفي فيما يخص جمع المفاهيم النظرية المتعلقة بموضوع البحث، كما استخدمنا المنهج التحليلي في إطار الدراسة المتعلقة بالجانب التطبيقي للبحث.

صعوبات البحث:

* قلة المراجع في مجال التأمينات الفلاحية.

* صعوبة الترجمة إلى اللغة العربية بحيث أغلبية الوثائق والمعلومات المقدمة من مؤسسة التربص باللغة الفرنسية.

هيكل البحث:

من أجل الإلمام بكل جوانب البحث قمنا بتقسيمه الى فصلين كما يلي:

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية للتأمين وإدارة المخاطر الفلاحية تطرقنا فيه لمبحثين، المبحث الأول تناولنا ففيه الأدبيات النظرية للتأمين وإدارة المخاطر الفلاحية، أما الثاني فتطرقنا إلى الأدبيات التطبيقية للتأمين وإدارة المخاطر الفلاحية.

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية للتأمين ودوره في إدارة المخاطر الفلاحية دراسة حالة الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي وكالة خميس مليانة، تطرقنا فيه لمبحثين، المبحث الأول بعنوان تقديم عام للصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي(CRMA) وكالة خميس مليانة، أما المبحث الثاني فتطرقنا فيه لدراسة حالة التأمينات الحيوانية والنباتية بالصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي(CRMA) وكالة خميس مليانة.

الفصل الأول

تمهيد:

يعتبر التأمين من الخدمات الإقتصادية والإجتماعية التي تغطي مختلف النشاطات الحيوية في العالم، وتقوم فلسفة التأمين على فكرة بسيطة تتلخص في أن يقوم الإنسان بإقتسام المخاطر والكوارث التي تقع عليه في حياته مع الآخرين، وكان ظهور التأمين كصناعة متخصصة أمرًا حتميًا، وذلك نتيجة لتطور الحياة وزيادة وتشعب الحاجات البشرية وتعددها، وأهم من ذلك نتيجة للزيادة المطردة للأخطار الناجم عن تطور سلوك الإنسان في المسكن وتطوره في إستخدام الطاقات والآليات.

فى نفس الوقت عجز المجتمع عن التعامل مع تلك الأخطار وكبت جماحها والتعويض عنها وهى أخطار تعدت ممتلكات الفرد وأمواله وتجارته فلاحته، وإمتدت لتهدد حياته ومستقبله، وهذا ما أدى لظهور التأمين بمختلف أنواعه فلاحي، صناعي...الخ، كوسيلة إستحدثت لمعالجة آثار الأضرار والمخاطر والمصائب التي تنزل بالأفراد في صناعتهم وفلاحتهم ومختلف الممتلكات الخاصة بهم، والتخفيف منها أو إزالتها تمامًا، ويتم ذلك بواسطة هيئات منظمة تزاول نشاطها التأميني على جميع نواحى الحياة الإقتصادية.

سيتم تقسيم الفصل الى مبحثين، حيث يتناول المبحث الأول الأساسيات النظرية حول التأمين وإدارة المخاطر الفلاحية أي المفاهيم المتعلقة بمتغيرات البحث، ويتطرق المبحث الثاني إلى الدراسات السابقة والقيمة المضافة للبحث مقارنة بالدراسات السابقة كما يلي:

* **المبحث الأول: الأدبيات النظرية للتأمين وإدارة المخاطر الفلاحية.**

* **المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية للتأمين وإدارة المخاطر الفلاحية.**

المبحث الأول: الأدبيات النظرية للتأمين وإدارة المخاطر الفلاحية.

يعتبر التأمين من أهم مفرزات التطور التكنولوجي الحاصل في العالم، حيث أصبح حتمية لا يمكن الإستغناء عنها وهو من أهم السبل والطرق المنتهجة لمواجهة الأخطار، فهو يعمل على حماية المستوى العام للثروة وخاصة في المجال الفلاحي وهذا للدور الكبير الذي أصبح يلعبه هذا الأخير في إقتصاديات الدول، ومن خلال الصناعات الغذائية وتوفير الغذاء، حيث بات التأمين أحد أهم متطلبات التنمية الفلاحية والتي تعتبر بدورها من أحد أهم متطلبات التنمية الإقتصادية في العالم.

المطلب الأول: الإطار النظري للتأمين.

سنتطرق في هذا المطلب إلى مفهوم التأمين وإلى عناصره الأساسية وأنواعه وفوائده.

أولا- ماهية التأمين:

اختلفت تعاريف التأمين باختلاف الكتاب والفقهاء من جهة، وإختلاف العصر الذي عالجوا فيه تعريفهم من جهة ثانية.

أ- تعريف التأمين لغة:

التأمين من أمّن، أي اطمأن وزال خوفه، وهو بمعنى سكن قلبه، وكذلك تستعمل كلمة الأمن عند الخوف ومن ذلك قوله تعالى بعد بسم الله الرحمن الرحيم:" ءَامَنَهُم مِنْ خَوْفٍ"[1] وكذلك: "وإِذْ جَعَلْنَا البَيْتَ مَثابَةً للنَاسِ وَأَمناً"[2]. كذلك يقال إستأمنته أي طلب منه الأمان، والأمن هو الحماية، ويعني الاطمئنان وزوال الخوف وسكون القلب.

ب- تعريف التأمين إصطلاحا:

التأمين هو وسيلة تهدف بصفة أساسية إلى حماية الأفراد والهيئات من الخسائر المادية الناشئة عن تحقق الأخطار المحتملة الحدوث والتي يمكن أن تقع مستقبلا وتسبب خسائر يمكن قياسها ماديا ولا دخل لإرادة الأفراد أو الهيئات في حدوثها.[3]

وعرفه المشرع الجزائري: حسب المادة 619 من القانون المدني الجزائري، التي تنص على أن: "التأمين عقد يلتزم المؤمن بمقتضاه أن يؤدي إلى المؤمن له أو إلى المستفيد الذي اشترط التأمين لصالحه مبلغا من المال

[1] سورة قريش، الآية رقم 04.

[2] سورة البقرة، الآية رقم 125.

[3] أسامة عزمي، شيقري نوري موسى، **إدارة الخطر والتامين**، دار الحامد لنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص89.

أو إيراد أو أي عوض مالي من آخر في حالة وقوع الحادث أو تحقق الخطر المبين في العقد، وذلك مقابل قسط أو أية دفعة أخرى يؤديها المؤمن له والمؤمن[1].

ج- العناصر الأساسية للتأمين:

تتمثل العناصر الأساسية للتأمين في مايلي:[2]

1- عقد التأمين: إتفاق بين المؤمن والمؤمن له، يتعهد فيه المؤمن بتعويض المؤمن له الأضرار والخسائر المغطاة بموجب العقد، ويكون هذا التعويض عينا أو ماليا وذالك مقابل قيام المؤمن له بدفع قسط التأمين.

2- وثيقة التأمين(بوليصة التأمين): هي المستند أو البنية التي تبرهن على وجود عقد التأمين، وتحتوي على بيانات التأمين كاملة وتتوفر على معلومات أساسية يعرفها المؤمن له وينقلها إلى المؤمن بدقة ووضوح من خلال تعبئة نموذج خاص< طلب التأمين>، حيث يعده المؤمن ليتضمن كافة المعلومات الأساسية والجوهرية من وجهة النظر وبناء على هذه المعلومات يكون قراره بقبول أو رفض العملية.

3- المؤمن: وهو الشخص أو الشركة الذي يقوم بتغطية قيمة التأمين لطالب التأمين ضد الخطر المؤمن ضده.[3]

4- قسط التأمين: ويمثل التزام المؤمن له في عقد التأمين، وهو المبلغ الذي يدفعه المؤمن له للمؤمن مقابل التزام هذا الأخير بتحمل الخطر.[4]

5- مبلغ التأمين: المبلغ الذي يلتزم المؤمن بدفعه للمؤمن له أو المستفيد عند تحقق الخطر المؤمن ضده والعلاقة بين قسط التأمين ومبلغ التأمين علاقة طردية.

6- مدة التأمين: حيث أن عقد التأمين يعتبر من العقود الزمنية، أي مرتبطة بمدة محددة تبينها وثيقة التأمين ويكون خلالها عقد التأمين ساريا ففي التأمينات الممتلكات تكون مدة سنة، وفي التأمين النقل قد تكون المدة أقل من سنة حتى وصول البضاعة، أما في تأمينات الحياة فتكون لأكثر من سنة وفي تأمينات أخطار المقاولات تكون المدة حتى انتهاء تنفيذ المشروع.

7- المؤمن له: وهو الشخص المعرض للخطر سواء في شخصه أو في ممتلكاته أو في ذمته المالية، وهو طالب التأمين ويلتزم بدفع قسط التأمين لشركة التامين.

---

[1] جديدي معراج، **مدخل لدراسة قانون التأمين الجزائري**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص8.

[2] منتديات ستار تايمز، **أنواع و عناصر التأمين و مدى تأثيرها على النشاط الإقتصادي**، 14 أفريل 2018، الساعة 23.19، على الموقع: **http://www.startimes.com/?t=28998272** .

[3] عبد الهادي السيد محمد تقي الحكيم، **عقد التأمين حقيقته و مشروعيته، منشورات الحلبي الحقوقية**، بيروت، لبنان، 2010، ص119.

[4] عيد احمد أبو بكر، إسماعيل السيفو، **إدارة الخطر والتامين**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص09.

ثانيا- فوائد وأنواع التأمين:

للتأمين أهمية بالغة ناتجة عن فوائد التي يقدمها بالإضافة إلى أنواعه المختلفة.

أ- فوائد صناعة التأمين:

التأمين آلية لنقل الخطر من المتضررين المحتملين إلى شركات التأمين من خلال فكرة الوعاء التأميني، نتعرف هنا إلى المزيد من فوائد التأمين بالنسبة للفرد والمجتمع [1]:

1- راحة البال والأمان: إن قسط التأمين المدفوع هو نفقة معلومة ولكن مقابل ذالك يتلقى حملة وثائق التأمين وعدا بأنه في حالة وقوع أحداث معينة فإنهم سوف يتلقون تعويضا ماليا، فهم بذالك يدفعون نفقة صغيرة نسبيا مقابل التفادي المحتمل لنفقة أكبر غير معلومة، ويمنح ذلك حامل وثيقة التأمين الفائدة الرئيسية للتأمين والتي غالبا ما توصف براحة البال لأنه يشعر بالاطمئنان لمعرفته أنه في حالة وقوع كارثة كحريق يدمر منزله أو شركته فإنه سيجد التعويض المالي متوفرا .

2- تحسين الخطر: غالبا ما توحد شركات التأمين جهودها وتستثمر مبالغ طائلة لمحاولة تقليل كل من تكرار وحجم خطورة الخسائر، فهم يستثمرون ويبحثون طرقا جديدة لتحري الخسائر وتجربة وتطوير معدات مكافحة الحرائق وأساليب جديدة في الإصلاح، وإستخدام المواد المقاومة للحريق في السلع الاستهلاكية، وأيضا طرق إصلاح السيارات واختبارات التصادم...إلخ، ويتم ذالك بالتعاون مع أطراف أخرى لها نفس الاهتمام مثل المصانع والحكومات ومكافحة الحرائق، وأحيانا يقومون بذالك بشكل مستقل، وهم يتشاركون في المعرفة عندما ينصحون حملة وثائق التأمين لديهم بكيفية تجنب أو تقليل الأخطار التي قد تواجههم ويؤدي ذالك إلى خفض تكاليف المطالبات وبالتالي خفض الأقساط، ومن المزايا الإضافية الأخرى هي أن قلة المطالبات تعني قلة الحوادث ومن ثم قلة المعاناة الشخصية وانخفاض حجم الخسارة.

3- تجنب احتجاز رأس المال: إذا لم يكن هناك التأمين فان قطاعات الأعمال ستحتاج إلى أن تأخذ في إعتبارها أثر الخسائر وتكلفة إصلاحها، وبدلا من أن تدفع مبلغا معلوما من المال **(قسط التأمين)** فإنها ستحتاج إلى احتجاز مبلغ من رأس المال تحسبا لأية خسارة والذي كان يمكن الاستفادة منه في توسعة وتطوير أنشطتها التجارية.

4- تشجيع المشاريع الجديدة: إن مباشرة أي نشاط تجاري جديد يتطلب رأس مال غالبا ما يتم جمعه من المستثمرين أو البنوك، وإن الأصول العائدة للنشاط التجاري تمثل عادة الضمان للمستثمرين الذين كانوا سيترددون في إستثمار أموالهم لولا وجود التأمين باعتباره يوفر الحماية، فالحريق مثلا قد يؤدي بسهولة إلى جعل النشاط

1 الهاشمي مختار محمود وحمودة إبراهيم عبد النبي، **التأمين الاجتماعي والتجاري بين الجوانب النظرية والأسس الرياضية**، مكتبة الإشعاع الفنية، مصر، 2003، ص101.

التجاري غير مربح بسبب الخسائر التي قد يسببها، من هنا فإن التأمين على الأصول والممتلكات ضد خطر الحريق سيوفر للمستثمرين بدائل للحماية وبالتالي التشجيع على الإستثمارت وإستمرارها.

5- الإستثمارات: إن القائمين على وعاء التأمين لديهم مبالغ كبيرة من الأموال تحت عنايتهم، وهناك فارق زمني بين تلقي أقساط التأمين ودفع المطالبات التأمينية، وقد يكون هذا الفارق الزمني بضعة سنوات في حالة تأمين الحماية والإدخار، وهذه الأموال لا تترك دون استخدام ولكنها متاحة للاستثمار، ويستثمر المؤمنون هذه الأموال في مجموعة كبيرة من الاستثمارات تتراوح بين الاستثمار المباشر في أسهم الشركات وتقديم القروض للصناعات والحكومات والإستثمار في العقارات والسندات المالية بفوائد ثابتة، فالأقساط الصغيرة التي يدفعها ألاف الأفراد والشركات ليست مجمدة ولكنها تدور مع عجلة الاقتصاد وتساعد في تحفيز النمو القومي.

6- الإستيراد والتصدير: إن التأمين سلعة مثل باقي السلع التي يتم تبادلها بين الدول، وعليه فان الدولة التي تبيع التأمين هي دولة مصدرة للتأمين والدولة التي تشتريه مستوردة وحيث أن التأمين منتج غير ملموس أي انه ليس له وجود مادي فانه يصنف على انه(أرباح غير مرئية) ومن أمثلة الأرباح غير المرئية، الأرباح الناتجة عن الخدمات السياحية، إن الشركة الكبيرة التي تستثمر بشكل ضخم في المصانع والمعدات ستحتاج إلى حماية هذا الاستثمار.

وإذا لم يكن لدى الدولة صناعة تأمينية أو كان لديها صناعة التأمين غير ملائمة فان مثل هذه الشركة ستعمل للتأمين على ممتلكاتها في الخارج، ومن ثم ستكون هذه الدولة مستوردة لخدمات التأمين، أما الدولة الأجنبية التي توفر أو تبيع التأمين فسوف تتلقى أقساط التأمين وعليه فإنها دولة مصدرة لخدمات التأمين.

7- النقد الأجنبي: تتم الصفقات الدولية بعملة الدولة المصدرة، وتعاني العديد من الدول من مشكلة العملة بينما النقد الأجنبي هو سلعة قيمة قد تخضع عملية بيعها وشرائها للرقابة، وبناء عليه فان صناعة التأمين الراسخة والسليمة ماليا والقادرة على الاحتفاظ بأخطارها ستساعد على التقليل من مستوى حاجتها الى العملة الأجنبية.

8- خلق فرص العمل: إن وجود صناعة التأمين ناجحة وسليمة يعني خلق العديد من فرص العمل في المشاركين الرئيسين في سوق التأمين سواء في شركات التأمين أو شركات المهن التأمينية الحرة أو الأسواق الردفية لصناعة التأمين كمزودي الخدمة التأمينية في المستشفيات والمراكز الطبية أو مراكز صيانة المركبات أو شركات توفير أدوات ومعدات السلامة العامة وغيرها.

ب- أنواع التأمين:

يمكن تقسيم أنواع التأمين على عدة معايير من أبرزها مايلي:

1- حسب المعيار الإجبار والاختيار:

* **التأمين الإختياري:** ويشمل كل أنواع التأمين التي يتعاقد عليها الفرد أو المؤسسة بمحض إرادتهم، ذلك للحاجة الملسة لمثل هذه التغطية التأمينية، أي أنه لابد إن تتوافر هنا حرية الاختيار كأساس في التعاقد بين شركة التأمين وبين الفرد والمؤسسة ومن أمثلة نجد: تأمين الحوادث والحريق وتأمين السيارات غير الإجباري والسرقة والتأمين البحري، ويطلق على هذا النوع من التأمينات بالتأمينات الاختيارية أو الخاصة [1].

* **التأمين الإجباري:** ويشمل كل أنواع التأمين التي تلتزم الدولة بتوفيرها للأفراد أو المؤسسات أو تلزمهم بالتعاقد عليها وذالك بهدف إجتماعي أو لمصلحة طبقة ضعيفة في المجتمع، أي أن عنصر الإجبار أو الالتزام من الدولة هو أساس التعاقد، ويشمل هذا النوع من التأمين كافة التأمينات الاجتماعية (العجز، الوفاة، الشيخوخة، البطالة والمرض، إصابات العمل) وبعض التأمينات الخاصة الإجبارية كالتأمين الإجباري للسيارات.[2]

2- حسب معيار الغرض من التأمين:

* **التأمين التجاري:** ويقوم التأمين هنا على أساس تجاري أو بغرض تحقيق الربح، وعادة ما يقوم بهذا النوع من التأمين شركات المساهمة وهيئات التأمين بالاكتتاب، حيث يتم حساب قسط التأمين هنا بحيث يغطي الخطر المؤمن منه بجانب نسبة إضافية أخرى لتغطية الأعباء الإدارية أو الإضافة ونسبة الربح التي تهدف إليها مثل هذه الهيئات.

* **التأمين الاجتماعي:** ويقوم التأمين هنا على أساس أهداف إجتماعية أي لا يهدف هذا النوع من التأمين إلى تحقيق الربح، ولكن يهدف إلى حماية الطبقات الضعيفة في المجتمع من أخطار يتعرضون لها ولا دخل لإرادتهم في حدوثها ولا قدرة لهم على حماية أنفسهم منها، وعادة ما يفرض هذا النوع من التأمين إجباريا، وغالبا ما تقوم بتنفيذه هيئات حكومية.[3]

3- حسب معيار تحديد الخسارة:

* **التأمينات النقدية:** وتشمل كافة أنواع التأمين التي يصعب تقدير الخسارة المادية الناتجة عنها عند تحقق مسببات الخطر المؤمن منها، وذلك لوجود جانب معنوي نتيجة تحقق الخطر، فنظرا لصعوبة القياس للأخطار المعنوية يتفق

---

[1] زيد منير عبوي، **إدارة التأمين والمخاطر**، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع،ا لأردن، عمان، 2006، ص50.

[2] فائزة بن عمروش، **واقع تسويق الخدات في شركات التأمين**، دراسة حالة: الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي مذكرة ماجستير (غير منشور) علوم الإقتصادية فرع الإدارة التسويقية، جامعة الجزائر، 2008، ص48.

[3] إبراهيم علي إبراهيم عبد ربه، **التأمين و رياضته**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003، ص18.

مقدما على مبلغ التعويض المستحق عند تحقيق هذا الخطر فعلا ويتمثل ذلك في مبلغ التامين، وتعد تأمينات الحياة من أبرز التأمينات التي ينطبق عليها الإعتبار السابق لذلك أطلق عليها بالتأمينات النقدية أي التي تقدر فيها قيمة الخسارة مقومة بالنقد مقدما والتي يجب تحملها بالكامل عند تحقق الخطر المؤمن منه[1].

* **تأمينات الخسائر:** وتشمل كافة أنواع التأمين التي يسهل فيها تحديد الخسارة المادية الفعلية الناتجة عن تحقق الخطر المؤمن منه، وينطبق ذلك على تأمينات الممتلكات بأنواعها المختلفة، فالتعويض هنا يتناسب مع الخسارة الفعلية وبحد أقصى مبلغ التأمين المحدد في وثيقة التأمين.

4- حسب معيار الخطر موضوع التأمين:

* **تأمينات الأشخاص:** يكون الخطر المؤمن منه متعلقا بشخص المؤمن له، مثل: التأمينات على الحياة من المرض تأمينات الشيخوخة والبطالة، تأمينات الحوادث الشخصية وإصابات العمل، ويمكن للشخص أن يؤمن نفسه وأولاده وزوجته.

* **تأمينات الممتلكات:** يكون الخطر المؤمن منه أمرا يتعلق بمال المؤمن له، ومن أمثلتها: التأمين على السرقة والحريق والتلف التي قد تخص عقارا كالبنايات والمخازن والمتاجر أو قد تخص الأثاث والبضاعة، كما قد يكون الموضوع المؤمن عليه نقودا أو مجوهرات ثمينة أو قد يكون قرض من القروض التجارية.
* **تأمينات المسؤولية المدنية:** هنا يتم التأمين على الضرر الذي ينجم على مسؤولية الفرد اتجاه الغير، سواء كان الضرر قد أصاب الغير في ماله أو جسده ومن أهمها: تأمين المسؤولية لأصحاب السيارات والسفن والطائرات وتأمين المسؤولية المدنية لأصحاب المهن الحرة (الأطباء، الصيادلة، المقاولون) وكذا تأمين المسؤولية المدنية لأصحاب العقارات.

المطلب الثاني: ماهية إدارة المخاطر الفلاحية.

رغم التقدم في الإمكانيات المتاحة للإنسان فيما يتعلق بالتوقعات الخاصة والعامة للتنبؤ العلمي الذي يساعد على إتخاذ قرارات سليمة، إلا أن هذا لا يزيل القلق الذي يلازم متخذ القرار ببقاء وجود خطر.

أولا - ماهية الخطر:

اختلفت أراء كتاب التأمين والإقتصاديين والرياضيين حول تعريف الخطر وفيما يلي نذكر بعض هذه التعاريف:

عرفه طارق عبد العال حماد بأنه: " تكون فيها أمكانية أن يحدث إنحراف معاكس للنتيجة المرغوبة أو المتوقعة أو المأمولة"[2].

---

[1] طارق عبد العال حماد، **إدارة المخاطر**، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2003، ص16

[2] عز الدين فلاح، **التأمين، مبادئه وأنواعه**، دار اسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص49.

أما ناشد محمود عبد السلام فعرفه بأنه: "عدم التأكد من الناتج المالي في المستقبل لقرار يتخذه الفرد في الإقتصاد الحاضر على أساس نتائج دراسة سلوك الظاهرة الطبيعية أو العامة في الماضي.[1]

بينما يعرفه مادورا انه: " احتمال اختلاف النتائج عن التوقعات".[2]

ويمكن تحديد مفهوم الخطر انه احتمال حدوث خسارة في الدخل أو الثروة نتيجة خطر معين، ومن أشهر أنواع الأخطار نذكر منها أخطار إصابات العمل والحوادث، أخطار الحريق، السرقة والسطو، أخطار حوادث الغرق.. إلخ

أ) تقسيمات الخطر:

هناك عدة تقسيمات للخطر وسوف نحاول التطرق الى هذه التقسيمات بالترتيب، ولعل ابرز التقسيمات وأكثرها كالأتي:

1- الأخطار المعنوية والأخطار الإقتصادية:

* **الأخطار المعنوية:** وهي التي تعكس النواحي الاجتماعية للأشخاص، بالتالي لا تؤثر على المراكز الإقتصادية والمالية لهم لا تسبب في ربح أو خسارة بصورة مباشرة ولكن تسبب خسارة معنوية فقط ولا تخضع لمبدأ القياس والتقييم، وبالتالي فان شركة التأمين لا تقوم بتأمين ضدها كالأخطار النفسية الناتجة عن الصدمة أو الألم أو الخوف...الخ

* **الأخطار الإقتصادية:** هي التي تؤثر على النواحي الإقتصادية والمالية للأشخاص وبالتالي تؤثر تأثير مباشر على المراكز الإقتصادية لهم، فهي تلك الأخطار التي ينتج عن تحقيق مسبباتها خسارة مالية أو اقتصادية مثل خطر الحريق أو خطر وفاة الأب الذي ينطوي على خطر معنوي يتمثل في فقدان العاطفة أفراد الأسرة كما أنه يتضمن خطر اقتصادي يتمثل في خطر فقدان الدخل.[3]

وتنقسم الأخطار الإقتصادية الى:

- **أخطار المضاربة:** وتعرف أخطار المضاربة على أنها الموقف الذي يكون فيه الربح والخسارة ممكن على سبيل المثال إذا اشتريت 100 سهم من الأسهم العامة فانك سوف تربح إذا ارتفع السعر وتخسر اذا انخفض السعر وأمثلة أخرى مثل الاستثمار في العقار أو دخولك في مشاريع تجاريه...الخ والأصل في هذا النوع من الأخطار أنها لا تكون متواجدة في حياه الإنسان وإنما يخلقها الإنسان بنفسه بحثاعن تحقيق الربح كما تسمى هذه الأخطار بالأخطار التجارية.

---

[1] ناشد محمود عبد السلام، **إدارة المخاطر**، مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، القاهرة، مصر، 2003، ص 06.

[2] سمير عبد المجيد رضوان، **المشتقات المالية**، دار الجامعات للنشر، مصر، 2005، ص51.

[3] عيد احمد ابو بكر، وليد إسماعيل السيف، مرجع سابق ذكره، ص123.

– **الأخطار الصافية البحتة:** تعرف الأخطار البحتة على أنه الموقف الذي يتضمن فقط إحتمالات للخسارة أو عدم وقوع خسارة وتتضمن أمثلة الأخطار البحتة الوفاة المبكرة، حوادث العمل، فيضانات...إلخ، حيث إنتاجها من ظواهر طبيعية ليس للإنسان دخل فيه ولا يمكن تجنبها أو تفاديها.

تقسم الأخطار البحتة الى ثلاث تصنيفات من الأخطار: أخطار شخصية, أخطار الممتلكات أخطار المسؤولية المدنية.

2- الأخطار العامة والأخطار الخاصة:

* **الأخطار العامة:** يقصد بها تلك الأخطار التي يترتب عليها خسائر ليس للإنسان سبب فيها وهذه الأخطار عادة تلحق بجماعات كثيرة من الأفراد ومن الصعب أن ترجع نشأتها وأثرها لفرد معين أي هي الأخطار التي تؤثر على الاقتصاد بلد أو مجموعة كبيرة من الأشخاص، فمعدلات التضخم ومعدلات البطالة العالمية تؤثر على اقتصاد المجتمع بأكمله كذلك الزلازل والفيضانات...إلخ تعتبر من الأخطار العامة.

* **الأخطار الخاصة:** هي تلك الأخطار التي تؤثر على الفرد ليس على المجتمع ككل مثل حريق منزل أو السرقة مع إن هذه الأخطار قد تؤثر على المجتمع بصوره غير مباشرة، فاحتراق مصنع سيؤثر على صاحب هذا المصنع كما انه سيؤثر على المجتمع وإقتصاد البلد لأن ذلك سيؤدي الى خروج هذا المصدر من الدورة الإقتصادية للمجتمع.

3- أخطار السكون و أخطار الحركة[1]:

* **أخطار السكون:** هي الأخطار التي تنشا نتيجة الخوف من التغيير الغير منتظم المتوقع من قوى الطبيعة كالزلازل والبراكين والفيضانات وبالتالي تحدث تغيرات في البنيان الاجتماعي والاقتصادي.

* **أخطار الحركة:** هي الأخطار التي ينتج عن التغيرات التي تصاحب التقلبات وعدم الاستقرار الاقتصادي، مثلا التغيرات في مستويات الأسعار، التغيرات في أنماط الاستهلاك...الخ، ويلاحظ أن هذه الأخطار يصعب التنبؤ أو قياسها كميا لأنها في مجال أخطار المضاربة.

[1] بوجمعة محمد، **إدارة المخاطر في ظل إستراتجية إنفتاح السوق على قطاع الصناعة**، أطروحة الدكتوراه تخصص تخطيط كلية العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2006-2007، ص 66.

ثانيا- تعريف إدارة المخاطر:

تعرض الكثير من كتاب التأمين لتعريف إدارة المخاطر ونذكر منها:

* تعريف سلامة عبد الله " إدارة المخاطر يقصد بها إمكانية التوصل الى وسائل محدده للتحكم في الخطر والحد من تكرار تحقق حدوثه والتقليل من حجم الخسائر التي تترتب على ذلك، مما يترتب عليه تخفيض درجة الخطر عند صاحب الخطر أو مديره وذالك بأقل تكلفة ممكنة".[1]

* ويعرف ممدوح حمزة إدارة الخطر بأنها الأسلوب العلمي لتحديد الأخطار التي يتعرض لها الفرد أو المشروع وتصنيفها وقياسها وإختيار أنسب الوسائل لمواجهتها أو لمواجهه الخسائر المترتبة عليها بأقل تكلفة ممكنه.

* جورج ريجدا الذي يرى أن إدارة الخطر هي عملية نظامية لتحديد وتقييم الخسائر المادية الناتجة عن تحقيق الأخطار التي تصيب الأفراد أو المنشات وإختيار أنسب الوسائل لمواجهة هذه الخسائر.

ومعظم منشات الأعمال لديها أفراد مدربون جيدا و متخصصون في التعامل مع الأخطاء أو قسم كامل لأدارة الأخطار ويطلق على الأفراد المسؤولين عن برنامج إدارة الأخطار مديري الخطر.

إن لإدارة الخطر مفهوم أوسع من مفهوم إدارة التأمين حيث أن إدارة الخطر تتعامل مع جميع الأخطار القابلة للتأمين أو غير القابلة للتأمين ثم اختيار الأسلوب المناسب للتعامل معها بما في ذلك تأمينها، أما إدارة التأمين تشمل التعامل مع أسلوب التأمين لمواجهه الأخطار أو عدم التأمين وعموما تهتم بالأخطار القابلة للتأمين فقط.

ثالثا - طرق مواجهة الخطر:

لقد تعددت طرق مواجهة الخطر، ويتم تفضيل طريقة على أخرى بعوامل موضوعية وشخصية متعددة إضافة الى الاعتبارات الفنية والاقتصادية التي تؤثر على استخدام كل طريقة.

أ- تجنب الخطر:

تعتبر طريقه تجنب الخطر أو محاولة الحد من أثارها من أكثر طرق مجابهة الخطر فعالية والمقصود بها محاولة إتباع الطريقة أو طرق تؤدي الى انعدام الخطر كله، أو تخفيض أثارهم وتأثر هذه الطريقة في عوامل الخطر وفي حجم الخسائر المحتملة، حيث أنه تقلل أو تلغي القيمة المعرضة للخطر أساسا، وخير مثال على هذه الطريقة التي تتمثل في رغبة الفرد أو المنشأة في التأجير بدلا من التملك بهدف تجنب أخطار التملك، ولا بد أن نلاحظ وأن نتجنب الخطر الذي تزيد أعباءه المالية عند تحمله عن المزايا التي من المتوقع الحصول عليها، وتظهر تكلفة سياسة الوقاية والمنع في قيمة التكاليف التي تستخدمها وسائل الوقاية للتقليل من إحتمال وقوع الحادث كما

[1] ممدوح حمزة أحمد، **إدارة الخطر والتأمين**، الدار الجامعية، مصر، 2010، ص91.

هو الحال بالنسبة لمانعات الصواعق، أو التقليل من حجم الخسارة كما هو الحال بالنسبة للرشاشات التلقائية التي تركب في المنازل والمنشآت من أجل أن توقف امتداد الحريق إلى حين وصول رجال الإطفاء.

رغم أن تجنب الخطر هو أحد أساليب مواجهة الخطر إلا أنه يعد أسلوب سلبي في التعامل مع الأخطار، ولأن التقدم الشخصي والاقتصادي كلاهما يتطلب التعامل مع الأخطار بطريقه ايجابية لذلك فإن هذا الأسلوب يعد غير مناسب في التعامل مع كثير من الأخطار.[1]

ب- تخفيض الخطر:

يقصد بهذه السياسة تقليل بظاهرة عدم التأكد والشك الناتج عند اتخاذ القرارات، ويمكن الوصول لهذه النتيجة عادة عن طريق التنبؤ بدقه كافية باحتمال تحقق الظواهر الطبيعية المختلفة من ناحية، والتنبؤ بدقة كافية بحجم الخسارة التي تنتج وفي كل مره تحدث فيها من ناحية أخرى.

وهناك عده طرق لتخفيض الخطر أهمها طريقة الفرز والتنويع التي تعتبر أحد الطرق الرئيسية لمحاولة تحجيم الخسارة المالية والفرز يتم بإحدى الطريقتين:

* تجزئة الأصول المملوكة للفرد الواحد أو المنشأة الواحدة على عده أمكنة.

* تجزئة ملكية الأصل الواحد على عدة جهات أو أفراد.

وإذا ما اقترن الفرز بالتنويع ينتج عن ذلك طريقة المثلى في تخفيض الخطر، ويظهر ذلك بوضوح فيما يتبعه المستثمرون في تجزئة قيمة محفظة الأوراق المالية الى شرائح عدة(فرز) ومع تنويع تام في نوع الاستثمارات من ناحية نوع الأوراق المالية، ونوع الصناعة التي تنتمي إليها ونوع الشركات في الصناعة نفسها، كذلك التوزيع الجغرافي وتاريخ شراء الإستثمارات وتاريخ استحقاقها، وتستعمل طريقة الفرز والتنويع في المشروعات التي بها وحدات كبيرة معرضة للأخطار المتعددة ومتجانسة.

ج- تحمل الخطر:

إن سياسة تحمل الخطر تقوم على قبول الفرد للخطر المعرض له واستعداده لتحمل نتائجه من خسائر مالية وذلك قد يتم بصوره تلقائية وبدون تخطيط مسبق، وقد يتبناها الفرد أو المنشاة بعد تحقيق شروط معينة وبعد دراسة موضوعية لنوعية الخطر ومسبباته والتخطيط لمواجهة خسائره عند تحققها.

* **تحمل الخطر بدون تخطيط:** في ظل هذا الأسلوب يتم إفتراض الخطر وتحمله بشكل عفوي دون تخطيط

أو إدراك مسبق بالخطر وعواقبه، ويكون ذلك لأسباب التالية:

[1] ممدوح حمزة أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 97.

– عن جهل ودون معرفة مسبقة بما هو مقدم عليه الفرد أو المنشأة؛

– بوعي كامل بأن قيمة الخسارة الإجمالية يمكن تحملها دون مشقة إذا ما قورنت بالأرباح المنتظرة؛

– قد يسعى إليه الشخص حبا للمغامرة وإرضاءا لنوازع نفسية؛

– قد يكون مدفوعا إليه مجبرا بسبب عدم توافر بدائل أخرى أو لإرتفاع تكلفة هذه البدائل.

* **تحمل الخطر بتخطيط مسبق:** يمكن للشخص أو المنشاة التوجه لهذه السياسة، فإذا ما تحقق تجميع الأخطار الوحدات المتماثلة المعرضة لنفس الخطر مع شروط أخرى يمكن التوجه إلى التأمين الذاتي، وإذا لم تتوفر هذه الأعداد الكبيرة من الوحدات المماثلة يمكن التعاون مع أشخاص آخرين يملكون وحدات مماثلة وبذلك يمكنهم تجميع الأخطار وتبني سياسة التأمين التبادلي.

* **سياسة التأمين الذاتي:** تعتمد أساسا على دراسة شاملة ودقيقة تحدد مسببات الخطر وتقدر خسائره المتوقعة وتوظيف وسائل الوقاية والمنع وطرق الفرز والتنويع التي يمكن اللجوء إليها وتنظر في توافر الشروط التالية:

– توافر عدد كبير من الوحدات المتماثلة المعرضة لنفس الخطر؛

– ألا تكون هذه الوحدات مركزة في مكان واحد، وإلا كانت الخسائر مدمرة حين الحدوث؛

– تكوين احتياطي مناسب لمقابلة الخسائر حين الوقوع؛

– استثمار هذا الاحتياطي في أوجه استثمار أخرى ذات درجة سيولة مالية غير المشروع.

وإذا لم يتوفر أحد هذه الشروط السابقة يمكن التوجه للتأمين التبادلي.

* **سياسة التأمين التبادلي:** يمكن لمسؤول المشروع المعرض للخطر معين أن يتفق مع الآخرين المعرضين للخطر نفسه على اقتسام الخسارة التي تحدث للبعض منهم وينتج عنه تجميع الأخطار وجود وحدات متماثلة يمكن تجميع إحصائياتها والتنبؤ بشكل أكثر دقة بالخسائر المتوقعة، والملاحظ في هذه الطريقة أن الإلتزام المالي لكل من المشاركين غير محدد من البداية ويعرف بالضبط في نهاية العام التأميني.

ح– تحويل الخطر:

وتعتبر هذه الطريقة من أكثر طرق مجابهة الخطر فاعلية وبمقتضاها فإنه يتم مواجهه الخطر وتحويله إلى طرف أخر نظير دفع مقابل لهذا الطرف، مع إحتفاظ صاحب الشيء لموضوع الخطر الأصلي بملكيته لهذا الشيء ويتحقق عن طريق علاقة قانونية ومثال ذلك[1]:

[1] ممدوح حمزة أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 86.

1- عقود الإيجار: وتبدو حالة التحويل جليه في عقد الإيجار، ففي حالة إستئجار شقة أو شركة مثلا لوسيلة نقل ولتكن السفينة، فإن الشخص أو الشركة يكون مسؤولا عن تحمل الخسائر الناتجة عن الشحن والتفريغ وأخطاء القبطان، ومع هذا فإن المستأجر يستطيع أن يحمل هذا الخطر الى مالك السفينة بحيث يتحملها نيابة عنه مقابل زيادة في مبلغ الإيجار، ولا تمثل تكلفة تحويل الخطر.

2- عقود النقل: بمقتضى هذا العقد يمكن التعاقد على شحن أو نقل البضائع والممتلكات على أن يتحمل الناقل مسؤولية وصول البضائع سليمة في المقابل زيادة في أجرة النقل، وتمثل هذه الزيادة في تكلفة نقل الخطر من صاحب البضاعة إلى الناقل.

3- **عقود التشييد والبناء:** وفيها يستطيع صاحب البناء أن يحمل مقاول بناء على الأخطار المختلفة أثناء عملية البناء والتشييد مثل أخطار المسؤولية المدنية المترتبة وأخطار الحريق والسرقة مواد البناء وأخطار التأخير في التسليم، وذلك مقابل زيادة في أجور المقاولين، التي تمثل تكلفة نقل الخطر.

ويعتبر التأمين من أهم وسائل تحويل الخطر وأكثرها إنتشارا، حيث تقوم شركات التأمين بتعويض الأفراد والمنشآت المعرضين للخطر عن الخسارة المادية المحتملة التي لحقت بهم نتيجة لحدوث هذا الخطر وذلك مقابل دفع قسط التأمين.[1]

رابعا- مخاطر القطاع الفلاحي:

يعتبر القطاع الفلاحي أكثر عرضة للمخاطر عن بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى، سواء من حيث المخاطر الطبيعية كالتقلبات المناخية والبيئية أو المخاطر الاقتصادية كالتذبذبات في الأسعار المحلية والعالمية والمتغيرات الاقتصادية الأخرى، حيث تؤثر تلك المخاطر على اتخاذ القرارات الخاصة بالاستثمار الفلاحي وبعمليات الإنتاج الفلاحي فيما يتعلق بنوعية النشاط الإنتاجي، المساحة المزروعة، الصنف المستخدم في الزراعة وكذا الأسلوب الإنتاجي المستخدم والتوليفة المستخدمة من عناصر الإنتاج، وفيما يلي أهم هذه المخاطر[2]:

أ- المخاطر الطبيعية: تتمثل هذه المخاطر في الجفاف وعدم انتظام الأمطار، الرطوبة العالية، الآفات، والأمراض الزراعية، الفياضان، ارتفاع درجات الحرارة، العواصف، الزوابع الرملية، الحرائق العشوائية وكافة الأخطار الطبيعية التي لا يمكن التحكم فيها.

ب- المخاطر الإجتماعية: هي تلك الأخطار التي يكون الإنسان هو المسبب الرئيسي فيها مثل الحرائق أو السرقة أو الاختلاس أو التغيرات الاجتماعية.

---

[1] بوجمعة محمد، مرجع سبق ذكره، ص45 .

[2] Abderrahmane BOURAD, OFFRE NATIONALE EN MATIERE D'ASSURANCE AGRICOLE, Séminaire sur les Risques Agricoles –Assurance et Réassurance, 10 Juin 2007, Alger, p26.

ت- المخاطر المالية: هي الأخطار الناجمة العمليات عن عمليات الاقتراض أو الالتزامات المترتبة على سداد هذه القروض لرفع فائدة هذه القروض وغيرها من العوامل التي تؤثر و يتأثر بها الاقتراض.

ث- المخاطر المؤسسية: هي الأخطار التي تنتج عن السياسات أو القوانين التي تخص الفلاحة، هذا النوع من المخاطر قد يترجم من خلال القيود الإنتاجية، الصحية، البيئية والتي لا يمكن للفلاح أن يتوقع حدوثها مسبقا فمثلا تقييد استعمال المبيدات أو فرض معايير بيئية جديدة يقلص من عدد التقنيات الإنتاجية المستعملة، كما أن مخالفة هذه المعايير قد تؤدي الى غرامات كبيرة تؤثر دخل الفلاح.

ج- المخاطر السياسية: تشمل هذه الأخطار غياب السياسة الفلاحية الواضحة والملتزم بها وتطبيقها الصادق والكامل بما في ذلك الأنظمة الإجرائية واللوائح التنفيذية، وإعتماد السياسات الفلاحية في العديد من الدول على مزاجية منفذيها أكثر من السياسة الفلاحية نفسها، فتشكل بذلك نوعا من المخاطرة لصاحب القرار الفلاحي في مواجهة المخاطر الأخرى[1].

ح- مخاطر السوق: المدخلات والمخرجات وتقلب الأسعار هي أهم مصادر مخاطر السوق في مجال الفلاحة أسعار السلع الفلاحية متقلبة للغاية، فتتأثر أسواق التجزئة الفلاحية من ظروف العرض والطلب المحلي. في حين تتأثر أكثر الأسواق العالمية وبشكل ملحوظ من خلال أزمات الإنتاج الدولي، في بعض الأحيان يمكن التخفيف من مخاطر الأسعار في الأسواق المحلية من خلال "الحيطة الطبيعية " ففي حالة زيادة الإنتاج السنوي يميل الفلاح إلى خفض سعر الإخراج، وهناك نوع آخر من مخاطر السوق وهي التي قد تنشأ أثناء عملية تسليم أو توصيل الإنتاج للسوق، فعدم القدرة على تقديم المنتجات القابلة للتلف في الوقت المناسب يمكن أن يعرض المنتوج للخطر، كما أن عدم وجود البنية التحتية والأسواق المتطورة يعد أيضا مصدرا للخطر.

المطلب الثالث: علاقة التأمين بإدارة المخاطر الفلاحية.

التأمين عموما هو شكل من أشكال إدارة المخاطر المستخدمة للحماية ضد الخسارة المحتملة والتأمين الفلاحي هو منتج من منتجات التأمين و يستعمل من قبل الفلاحين والشركات الفلاحية.

أولا- التأمين الفلاحي:

التأمين الفلاحي هو وسيلة تهدف الى تقليل الخسائر جراء تعرض القطاع الفلاحي لعناصر المخاطرة بتوزيع أعباء هذه الخسائر على مجموعة كبيرة من الفلاحين والمشاركين، كما أن التأمين الفلاحي لا يقتصر على التأمين على مخاطر المحاصيل بل انه يشمل البيوت البلاستيكية الزراعية الماشية و الغابات...الخ. [2]

[1] بن بدرة زهير، **القطاع الفلاحي الجزائري الواقع والأفاق في ظل إنفتاح السوق**، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2012، ص 28.

[2] أبو عبد السلام، **التأمين الفلاحي**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2009، ص 78.

ثانيا– منتجات التأمين الفلاحي:

يوجد العديد من منتجات التامين الفلاحي التي تسوق من قبل بعض شركات التامين نذكر منها التأمين على خسارة الإستغلال بعد الحريق، تأمين المسؤولية المدنية للفلاح، تأمين المعدات الزراعية، تأمين الأضرار الناتجة عن المياه تأمين البيوت البلاستيكية، التأمين ضد البرد...إلخ، وسنقوم بشرح مختصر لبعض منتجات التأمين الفلاحي حسب الأتي[1]:

أ – التأمين ضد البرد: تضمن شركة التأمين الأضرار الناجمة عن الفعل الألى لحبات البرد على المحاصيل مثل الحبوب، المحاصيل الصناعية والخضراوات و الأشجار والزهور،البيوت البلاستيكية.

ب – التأمين ضد العواصف: تضمن شركات التأمين الخسائر في الكمية التي تسببها الرياح القوية التي تؤدي إلى إتلاف جزئي أو كلي للنباتات، وكذا الأشجار المثمرة، النخيل، البيوت البلاستيكية...إلخ.

ت – التأمين ضد الفيضانات: تضمن مقدار الخسارة في الكمية الناجمة عن تضرر النباتات الأشجار المثمرة، النخيل، البيوت البلاستيكية وكذا المشاتل نتيجة إجتياح المياه الطوفانية لها أو التسرب في القنوات الأرضية أو قنوات صرف المياه أو فيضانات مياه البحر والأنهار الينابيع و البحيرات...إلخ.

ث – **التأمين ضد الجليد:** يغطي الخسائر الكمية الناجمة عن تغير كثافة عامل طبيعي يسببه سقوط الجليد على أجزاء النباتات، الأشجار المثمرة والمشاتل.

ج – التأمين ضد الثلج: يغطي الخسائر الناجمة عن إنهيار أسقف البيوت البلاستيكية نتيجة تراكم الثلج عليها مما يؤدي الى تضرر المحاصيل.

ح – **التأمين ضد السيروكو:** يضمن الخسائر الكمية الناجمة عن هبوب الرياح الساخنة والجافة التي تصيب أجزاء النباتات فوق الأرض والأشجار المثمرة.

خ – التأمين ضد الأمطار: يغطي هذا النوع الخسائر الكمية الناجمة عن سقوط أمطار على المحاصيل الناضجة.

د – التأمين ضد الشمس: يغطي هذا النوع الخسائر الناجمة عن التأثير السلبي لأشعة الشمس على أوراق الأشجار المثمرة...الخ.

ذ – التأمين ضد هلاك الحيوانات: تضمن شركة التأمين فقدان الحيوانات الناتجة عن حالة موت طبيعي أو عن حوادث أو أمراض ويسري الضمان في حالة قتل الحيوانات بغرض الوقاية أو تهديد الأضرار إذا تم ذلك بأمر من السلطات العمومية أو من شركة التأمين.

[1] منصور محمد حسين، **مبادئ عقد التأمين**، الدار الجامعية للنشر و التوزيع، مصر، 2001، ص 49.

ثالثا– دور التأمين في قطاع الفلاحة :

يلعب التأمين الفلاحي دورا رئيسيا في التنمية الفلاحية كونه أداة مراجعة وفعالة لإدارة المخاطر الفلاحية ويتمثل دوره في[1]:

* تخفيف الخسائر التي تكبدها الفلاحين في المواسم الرديئة وهذا ما يساعد على استقرار الضغط على قطاع الفلاحة على الاقتصاد الوطني كما يعمل على تثبيت صغار الفلاحين في قراهم و منازلهم؛

* يسهل وصول صغار الفلاحين للمؤسسات المقرضة لأنه يصلح كضمان لقروضهم كبديل عن الضمانات التقليدية التي ربما لا يمتلكونها؛

* تشجيع الاستثمار في الزراعة والتراكم الرأسمالي وولوج عدد كبير من الفلاحين والمستثمرين لهذا القطاع؛

* تعزيز استدامة مؤسسات الإقراض الفلاحي عبر تقويه المقدرة على السداد للمقرضين المؤمن على منتجاتهم وممتلكاتهم؛

*إعطاء ثقة أكبر للفلاحين بتبني أساليب تكنولوجية حديثه تساعد على زيادة وتحسين الإنتاج؛

* يعتبر الدعم المقدم من الحكومات للقطاع التأمين دعما مقبولا عالميا من خلال موافقة منظمة ألتجارة الدولية عليه، وهذا بالتالي يحسن من المقدرة التنافسية للمنتج الفلاحي المحلي في مواجهه المستورد من البلدان المتقدمة التي تقدم دعم كبيرا لمشاريعها من خلال التأمين؛

* يعمل على تكريس ظاهرة الاحتفاظ بسجلات الفلاحية على مستوى المستثمرات الفلاحية والسجلات فلاحية على مستوى الدولة أو شركه التأمين، مما يشكل قاعدة بيانات دقيقة ومفيدة من أجل توسيع قاعدة المؤمنين والمحاصيل المؤمنة وتحسين وتطبيق أساليب متقدمة في التأمين.

[1] هاشمي الطيب، **التوجه الجديد لسياسة التنمية الريفية في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، (غير منشورة)، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2014، ص 51.

المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية للتأمين وإدارة المخاطر الفلاحية.

يعد موضوعا التأمين وإدارة المخاطر الفلاحية من المواضيع الهامة التي تطرق إليها العديد من الباحثين والكتاب والأساتذة في بحوثهم وكتبهم ومداخلاتهم في العديد من الملتقيات الدولية، وعلى اختلاف البحوث والدراسات السابقة سواء المحلية منها والعربية أو الدراسات الأجنبية، قمنا باختيار عينة من الدراسات السابقة وتطرقنا الى أهم ما خلصت إليه في مجال التأمين وإدارة المخاطر الفلاحية.

المطلب الأول: الدراسات السابقة المحلية والعربية لعمليات التأمين وإدارة المخاطر الفلاحية.

أولا-الدراسات السابقة المحلية:

نور الهدي لعميد، واقع سوق التأمينات الجزائري في ظل الإنفتاح الإقتصادي، مذكرة الماجستير تخصص علوم التسيير، فرع إستراتجية السوق في ظل اقتصاد تنافسي، جامعة المسيلة، السنة الجامعية (2009-2010)، تمثلت أهداف البحث في دراسة واقع سوق التأمين الجزائري استنادا إلى مختلف المعطيات والإحصائيات، ووصولا إلى تشخيص وضعيته لسنة 2010 بالمقارنة مع بعض أسواق التامين المغاربية والعالمية، ومحاولة رسم آفاقه المستقبلية ودوره كمحرك ودافع لتقدم الاقتصاد الوطني وخلصت هذه الدراسة الى أن سوق التأمينات الجزائرية في حالة تطور بطيء، ولكن المنحنى البياني للتطور في حالة تصاعد وهذا ما يعزز من مكانة سوق التأمينات الجزائرية ويرسم آفاق مستقبلية للمنظمومة التأمينية في بناء اقتصاد وطني متكامل في ظل الانفتاح الاقتصادي والتطور التكنولوجي.

زروقي ابراهيم، بدري عبد المجيد، جامعة سعيدة، عنوان المداخلة: دور قطاع التأمين في تنمية الاقتصاد الوطني، الملتقى الدولي السابع حول "الصناعة التأمينية، الواقع العملي وآفاق التطوير " تجارب الدول"، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف كلية العلوم الإقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، يومي: 03-04-ديسمبر 2012، تطرقت هذه الدراسة لقطاع التأمين ودوره المهم والأساسي في بناء الاقتصاد الوطني، وهدفت الى الوصول الى ذلك من خلال دراسة الوظائف التي يؤديها وتوصلت الى نتائج من أهممها أنه يكفل الأمان للمؤمن له ويخلق له جو من الراحة والطمأنينة مما يؤدي إلى رفع الروح المعنوية له، كما يقوم بالحفاظ على الثروة المستغلة وأسفرت هذه الدراسة العديد التوصيات للتطوير والرقي بسوق التأمينات والسعي لمواجهة التحديات والمنافسة ومن هذه التوصيات السعي إلى الاعتماد أكثر على الخبرة الإكتوارية خصوصا في الجزائر، بهدف معالجة الندرة والنقص في هذا المجال.

رميسة خليل، تأمين الأخطار الفلاحية، مذكرة ماجيستار في العلوم الاقتصادية، تخصص تأمينات و بنوك قسم العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، السنة الجامعية 2012-2013، تناولت هذه الدراسة الأخطار الفلاحية وهدفت إلى إبراز دور التأمين الفلاحي في النهوض بالقطاع الفلاحي الذي يساهم وبشكل

كبي في تطوير الاقتصاد الوطني، وخلصت إلى إعتباره التأمين الفلاحي كحل جذري للحـد من الأضرار المتوقـعة، من خلال تعويضه لمعظم الخسائر التي تمس الفلاح في مختلف منتوجاته، ومحاولة السعي وراء الحد من الأخطار الفلاحية وتحسين الصورة التأمينية لهذا النوع من الخدمات والآثار الايجابية للتأمين الفلاحي.

ثانيا– الدراسات السابقة العربية:

محمد طه محمد أحمد، إدارة الأخطار الفلاحية في جمهورية مصر العربية، دكتوراه في التأمين، كلية التجارة،جامعة أسيوط، مصر، سنة 1993، تطرقت هذه الدراسة إلى ماهية الأخطار الفلاحية، وواقعها ومدى تأثيرها على البنية الاقتصادية للدولة، و سعى الباحث وهدف الى التطرق الى أهم الطرق والوسائل التي من شأنها الحد أو التقليل من هذه الأخطار الفلاحية و ذلك عن طريق إدارة الأخطار الفلاحية بمختلف الطرق والوسائل المتاحة والإستفادة من الخبرات السابقة والوسائل التكنولوجية الحديثة، أوعن طريق الإحتكاك بشركات التأمين والإستفادة من خبراتها في مجال إدارة الأخطار.

عزة عبد السلام إبراهيم، كلية التجارة، جامعة أسيوط، مصر، تسويق التأمين في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية، "الملتقى العربي الثاني التسويق في الوطن العربي الفرص والتحديات الدوحة دولة قطر، 06 –08 أكتوبر تشرين أول، 2003، هدفت هذه الدراسة إلى تحليل سوق التأمين العربية من حيث التطورات والتغيرات الحاصلة، وأسفرت على أن صناعة التأمين العربية في حاجة إلي العديد من الأبحاث التي تستهدف دراسة تطوير وإبتكار إستراتيجيات تسويقية مرنة تواكب التغيرات الدولية (إتفاقية الجات ومنظمة التجارة الدولية والإتجاه نحو التكتلات الإقتصادية وانتقال الثقافات) وتستفيد من الطاقة الاستيعابية لسوق التأمين العربي، وتعتمد هذه الاستراتيجيات علي إدخال خدمات تأمين جديدة ومتنوعة، وتطبيق أساليب إكتتابية عصرية إلكترونية تتماشى مع التطورات الإقتصادية العالمية.

هاجر محمد نور أحمد محمد، إدارة الأخطار الفلاحية ودورها في استقرار المجتمع الريفي ماجستير في العلوم في الزراعة، كلية الزراعة، قسم الإرشاد الزراعي، جامعة الخرطوم، السودان، سنة 2009، هدف هذا البحث الى معرفة عوامل تحقيق النهضة الفلاحية والتى يعتبر إدارة المخاطر الفلاحية صمام الأمان بالنسبة لها، وأحد الأذرع الهامة التى تؤدى الى تحقيق التنمية الفلاحية وإستقرار المجتمعات الريفية، وخلص الى نتيجة وجود علاقة إرتباطية دالة إحصائيًا بين إدارة الأخطار الفلاحية والتنمية الفلاحية، فإدارة الأخطار الفلاحية يعمل على استقرار دخل الفلاحين وزيادة عائد الإنتاج.

المطلب الثاني: الدراسات السابقة الأجنبية لعمليات التأمين وإدارة المخاطر الفلاحية

Nicolas BOHÊME Agent général d'assurances, Expert en protection des entreprises et en intelligence économique recherche intitulée, Le risk management comme outil de résilience pour l'agent général d'assurances ANNEE 2011.

هدف الكاتب الى إبراز مدى أهمية قطاع التأمين ودوره الفعال في الحفاظ على المستوى العام للثروة وهذا من خلال الامتيازات والحوافز والتعويضات المادية والمعنوية التي يقدمها التأمين في المجال الاقتصادي، كما توصل الى نتيجة تبين دور رجل التأمين وخبرته الميدانية في تسيير المخاطر وإعطاء النصائح والاقتراحات التي من شأنها توجيه وإرشاد طالب التأمين للوصول الى غايته التأمينية، والتي تتمثل في إبرام عقد تأمين يتوافق مع الخطر المؤمن منه سواء كانت الأخطار فلاحية آو صناعية أو اجتماعية، وتوصلت الدراسة الى أن رجل التأمين هو الموجه الأساسي والرئيسي لنجاح عملية التأمين.

Julie Dany Manta, Magistère Management des Risques des agriculteurs, Thèse professionnelle, paris sud université, Année 2013.

تناولت هذه الدراسة المجال الفلاحي وهدفت إلى إبراز دوره الفعال وأهميته في التنمية الاقتصادية للدول، وركز الباحث في دراسته على مجال إدارة الأخطار الفلاحية، لان إدارة الأخطار الفلاحية هو العامل الأساسي لتطور والرقي بالمجال الفلاحي، وهذا التطور الفلاحي الحاصل يؤثر إيجابيا على الاقتصاد الوطني، حيث تطرقت الدراسة الى شتى أنواع و الطرق القديمة والحديثة لإدارة الأخطار الفلاحية ومدى تاثير المتغيرات الاقتصادية والتطور التكنولوجي ومساهمته في الحد مكن الأخطار الفلاحية سواء بالنسبة للفلاح في حد ذاته أو للمجتمع الريفي.

وخلصت الدراسة الى أنه بالرغم من التطور التكنولوجي الحاصل في مجال الوقاية من الأخطار الفلاحية، إلا أنه تبقى بعض الحالات والكوارث لا يمكن التنبؤ بها أو الوقاية منها وتجنبها وهذا ما يعزز فرضية حتمية اللجوء الى نقل الخطر عن الطريق التأمين.

Étienne Lafrance, Mémoire doctorat, La gestion des risques La perception des risques des agriculteurs québécois, université Laval, Québec, Canada, Année 2015.

تناولت هذه الدراسة الأخطار الفلاحية وهدفت إلى تسليط الضوء أكثر على كيفية تسيير هذه الأخطار الفلاحية حيث قام الباحث في بداية المذكرة بالتطرق الى تعريف الأخطار الفلاحية وأنواعها وكل الأمور النظرية المتعلقة بها

ثم تعمق في مسببات هذه الأخطار وتصنيفها وتبويبها مما يسمح بدراستها بصفة دقيقة، وهذا ما يسهل من طرق معالجتها من خلال اتخاذ التدابير والإجراءات التي من شأنها التقليل والحد من الأخطار الفلاحية والتقليل منها، وتوصلت الدراسة إلى أن القطاع الفلاحي من القطاعات الإنتاجية الهامة في اقتصاد، فهو يمثل المصدر الأساسي لدخل الفلاحين وإنتاج الغذاء في كل المجتمعات، وهناك ارتباط وثيق بين القطاع الفلاحي والقطاع الصناعي بحيث يكملان بعضهما البعض ولهذا يجب إستعمال الوسائل الصناعية الحديثة في مواجهة الأخطار الفلاحية المحتملة لأن قطاع الفلاحة من القطاعات الأكثر عرضة للمخاطرة في ظل التغيرات المناخية والبيئية.

المطلب الثالث: المقارنة والقيمة المضافة.

بعد عرض الدراسات السابقة سنحاول من خلال هذا المطلب القيام بمقارنة هذه الدراسات مع دراستنا بذكر أوجه التشابه وأوجه الإختلاف مع إبراز القيمة المضافة وذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (01-01): مقارنة الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة.

عزة عبد السلام إبراهيم، كلية التجارة، جامعة أسيوط، مصر، تسويق التأمين في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية،"الملتقى العربي الثاني التسويق في الوطن العربي الفرص والتحديات الدوحة دولة قطر06 -08 أكتوبر تشرين أول، 2003.	
المقارنة (أوجه التشابه والإختلاف)	**القيمة المضافة**
تشابهت دراستنا مع دراسة الباحث من خلال التطرق إلى الدور الفعال للتأمين في الدورة الإقتصادية وإختلفت في تركيز الباحث على الدور الإجتماعي للتأمين عكس دراستنا.	ركزت دراستنا على دور التأمين الفلاحي في الحفاظ على المستوى العام للثروة والنهوض بالإقتصاد الوطني الجزائري.

نور الهدي لعميد، واقع سوق التأمينات الجزائري في ظل الإنفتاح الإقتصادي، مذكرة الماجستير تخصص علوم التسيير، فرع إستراتجية السوق في ظل اقتصاد تنافسي، جامعة المسيلة، السنة الجامعية (2010-2009).

المقارنة (أوجه التشابه والإختلاف)	القيمة المضافة
تشابهت دراستنا مع دراسة الباحثة من خلال التركيز على التغيرات الحاصلة في الإقتصاد الدولي و تأثيرها على قطاع التأمين و إختلفت من خلال تركيزنا على الجانب الفلاحي عكس توجه الباحثة.	ركزت دراستنا الدور الفعال لإنفتاح السوق في تطور قطاع التأمين الفلاحي في الجزائر.

زروقي ابراهيم، بدري عبد المجيد،جامعة سعيدة، دور قطاع التأمين في تنمية الاقتصاد الوطني، الملتقى الدولي السابع حول "الصناعة التأمينية، الواقع العملي وآفاق التطوير " تجارب الدول "،جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف كلية العلوم الإقتصادية، العلوم التجارية و علوم التسيير، يومي: 03-04-ديسمبر 2012.

المقارنة (أوجه التشابه والإختلاف)	القيمة المضافة
تشابهت دراستنا مع دراسة الباحثين من خلال إبراز أهمية التأمين ودوره في تطوير الاقتصاد الوطني، وإختلفت من خلال تركيز الباحث على الجانب النظري أكثر من الجانب التطبيقي وهذا عكس دراستنا التي أعطت حيز أكبر للجانب التطبيقي.	أضافت دراستنا التوجهات والإهتمامات الحديثة لقطاع التأمين.

رميسة خليل، تأمين الأخطار الفلاحية، مذكرة ماجيستير للعلوم الاقتصادية، تخصص تأمينات وبنوك قسم العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، السنة الجامعية 2012-2013.	
المقارنة (أوجه التشابه والإختلاف)	**القيمة المضافة**
تشابهت دراستنا مع دراسة الباحثة من خلال ابراز دور التأمين الفلاحي في الحد من الأخطار الفلاحية و إختلفت من خلال تركيز دراستنا على الأخطار الشائعة و الأكثر حدوثا	أضافت دراستنا الدور الفعال لشركات التأمين الفلاحي كمرافق و للفلاح و المستثمر الفلاحي
محمد طه محمد أحمد، إدارة الأخطار الفلاحية في جمهورية مصر العربية، دكتوراه في التأمين، كلية التجارة، جامعة أسيوط، مصر، سنة 1993.	
المقارنة (أوجه التشابه والإختلاف)	**القيمة المضافة**
تشابهت دراستنا مع دراسة الباحث من خلال التطرق إلى الجانب النظري للأخطار الفلاحية، وإختلفت من خلال إعطاء دراستنا حيز أكبر لكيفية إدارة هذه الأخطار عكس الباحث.	أضافت دراستنا الدور الفعال لشركات التأمين الفلاحي في الحد من الأخطار الفلاحية.
هاجر محمد نور أحمد محمد، إدارة الأخطار الفلاحية ودورها في استقرار المجتمع الريفي، ماجستير في العلوم في الزراعة، كلية الزراعة، قسم الإرشاد الزراعي، جامعة الخرطوم، السودان، سنة 2009.	
المقارنة (أوجه التشابه والإختلاف)	**القيمة المضافة**
تشابهت دراستنا مع دراسة الباحثة في التطرق إلى طرق إدارة المهاطر الفلاحية و إختلفت من خلال تركيز الباحثة على الوسط الريفي فقط عكس دراستنا.	أضافت دراستنا دور التطور المعرفي والإقتصادي في في مواجهة الأخطار الفلاحية.
Nicolas BOHÊME Agent général d'assurances, Expert en protection des entreprises et en intelligence économique ,recherche intitulée, Le risk	

management comme outil de résilience pour l'agent général d'assurances, 2011.	
المقارنة (أوجه التشابه والإختلاف)	**القيمة المضافة**
تشابهت دراستنا مع دراسة الباحث من خلال التطرق ألى دور التأمين في تطور إقتصاديات الدول و إختلفت من خلال تركيز الباحث على دور رجل التأمين في الخدمة التأمينية.	أضافت دراستنا دور شركات التأمين القوي في الحفاظ على المال العام.
Julie Dany Manta, Magistère Manager des Risques des agriculteurs Thèse professionnelle / paris sud université Année 2013.	
المقارنة (أوجه التشابه والإختلاف)	**القيمة المضافة**
تشابهت دراستنا مع دراسة الباحث في التطرق إلى أنواع الأخطار الفلاحية و إختلفت من خلال تركيزنا على طرق مواجهة هذه الأخطار عكس توجه الباحث.	أضافت دراستنا طرق مواجهة الخطر المتفق عليها من طرف الخبراء إدارة المخاطر.
Étienne Lafrance, Mémoire La gestion des risques La perception des risques des agriculteurs québécois université Laval, Québec, Canada, Année 2015.	
المقارنة (أوجه التشابه والإختلاف)	**القيمة المضافة**
تشابهت دراستنا مع دراسة الباحث من خلال الحتمية الملحة للجوء الى التأمين في ظل التطور الإقتصادي الحاصل و تزايد المخاطر و إختلفت تركيز دراستنا على المخاطر الفلاحية الحديثة.	أضافت دراستنا دور قطاع التأمين كأداة للتقليل من المخاطر الفلاحية و ذلك عن طريق نقل الخطر من الفلاح إلى شركة التأمين.

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على أدبيات الدراسة.

خلاصة:

يعد قطاع التامين من بين أهم القطاعات التي شهدت تطور وإزدهار كبير خاصة مع التطور التكنولوجي والرقمي وفي ظل انفتاح السوق العالمي، ويعتبر القطاع الفلاحي إحدى الركائز الهامة التي تعتمد عليها التنمية الإقتصادية، لذا فقد دأبت معظم دول العالم إلى تنفيذ برامج وسياسات تهدف إلى النهوض بالإنتاج الفلاحي من أجل توفير الاحتياجات الغذائية في الأسواق المحلية والعالمية، غير أن هذا القطاع واجه تقلبات شديدة على المستوى الإنتاجي نظرا لتعرضه لكثير من الأخطار والكوارث الطبيعية مثل: البرد، الصقيع، الحرارة الشديدة، الجفاف، العواصف، الحريق والإصابة بالآفات والحشرات...إلخ، مما يحتم انخفاض الإنتاج والعائد المتوقع منها، وبدوره يؤدي إلى انخفاض المداخيل الفلاحية للمنتجين الفلاحيين، والحد من حجم الاستثمارات الموجهة لقطاع الفلاحة، و قد يدفع بعضهم للخروج من حلقة الإنتاج وبالتالي ضعف الدور التنموي الذي يقوم به قطاع الفلاحة في زيادة معدل النمو الإقتصادي، هذا ما عزز من فكرة التأمين الفلاحي كمنتج موجه لتأمين القطاع الفلاحي من مختلف المخاطر الفلاحية التي يتعرض لها، والهدف الأساسي من التأمين الفلاحي هو منح الفلاحين خاصة الطبقات الهشة منهم فرص تغطية تأمينية بأقل الأسعار الممكنة، مما يساهم في بعث عجلة النمو الإقتصادي.

الفصل الثاني

تمهيد:

وبعد ما تقدمنا بذكره سابقا من تعريف ومفهوم للتأمين والتأمين الفلاحي وخاصة هذا الأخير الذي كان العصب الأساسي لقيامنا بهذا العمل، كما قد تطرقنا لأهم جوانبه من أنواع ومبادئ وأهم عناصره كان لا بد من إكمال المسيرة بالجانب النظري لما يوافقه من الجانب التطبيقي الذي هو تكملة له، لما له من أهمية بالغة لتوضيح النقاط التي درسناها ليقاس عليها بمثال من الميدان والواقع ليزول الغموض وتتبين الصورة وهذا بإعطاء لمحة عن تطور الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي وكيف انبثق عنه الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي، وما أهم الفروع التي يمكن أن يمسها هذا التأمين و يقوم بها، وكمثال على ذلك سمحت لنا الفرصة بدراسة نموذج عن التأمينات النباتية ونموذج آخر يدرس التأمين الحيواني وأهم الخطوات الواجب العمل بها عند تحقق الخطر من وقت وقوعه إلى أخر نقطة يقوم بها الصندوق وهي التعويض المناسب للمؤمن لهم، لذلك سيكون لنا إطلالة في هذا المجال عن طريق تمحور الدراسة في هذا الفصل على النقاط التالية:

المبحث الأول: تقديم عام للصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي(**CRMA**) بخميس مليانة.

المبحث الثاني: دراسة حالة التأمينات الحيوانية والنباتية بالصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي (**CRMA**).

المبحث الأول: تقديم عام للصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بخميس مليانة.

وسنخص بالذكر من خلال هذا المبحث التحدث عن أهم المحطات التي تم المرور عليها من طرف الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي عبر الزمن ليصل على ما هو عليه الآن وإعطاء أهم النقاط التي توقف عندها ليتبلور مفهومه ليصبح على ما هو عليه اليوم، كما لا يفوتنا التكلم عن أهم الفروع التي انبثقت عنه في مختلف المناطق والجهات كما هو الحال للصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بخميس مليانة.

المطلب الأول: لمحة عن الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي.

أولا- نشأة الصندوق الوطني للتعاون الفلاحيCNMA

تم تأسيس التعاون الفلاحي سنة 1901 بفتح 16 صندوق في مناطق متفرقة من الوطن خاصة بالتأمين وإعادة التأمين ضد الأخطار الفلاحية الطبيعية (الحرائق، البرد...).

إلى غاية 12 فيفري 1972 وطبقا للتعليمة رقم 72/64 تم تحديد مهام ص.و.ت.ف بالتأمين على الممتلكات، الأشخاص وجميع النشاطات المتعلقة بالعالم الريفي والفلاحي.

- بموجب المرسوم الوزاري رقم 95/97 الصادر في 1995/07/23 قد عرف الصندوق على انه مؤسسة مالية متخصصة ومكلفة بتنفيذ برنامج الحكومة المتعلق بالتنمية الريفية وتطوير القطاع الفلاحي، وبموجب قرار مجلس القرض والنقد رقم 273 - 99 الصادر في: 1999/11/30، تم توسيع نشاطه ليشمل جميع العمليات المصرفية والتجارية المتعلقة بالقطاع الفلاحي.

- بتاريخ 26جوان 1997 تم منح الاعتماد والترخيص من طرف مجلس القرض والنقد بإنشاء فرع للتعاون الفلاحي متخصص في القرض الايجاري سمي بالشركة الجزائرية للإيجار الاعتمادي للمنقولات ذات الأسهم (Salem spa).

- وبموجب قرار مجلس القرض والنقد تحت رقم 05-02 المؤرخ في 2005/03/05 قد تم منح الرخصة أو الاعتماد لتأسيس فرع البنك للصندوق الوطني للتعاون الفلاحي شركة ذات أسهم.

وبذلك يصبح للتعاون الفلاحي إضافة على نشاط التأمينات فرعين جديدين وهما: [1]

- فرع بنك شركة ذات أسهم CNMA BANQUE SPA؛

- فرع مؤسسة السلام المتخصص في القرض الايجاري LEASING .

1- وثائق مقدمة من مديرية الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي .

– في نهاية سنة 2013 بلغ عدد الصناديق الجهوية 64 صندوق موزعة على المستوى الوطني، توجد منها 19 بوسط البلاد، 21 بشرق البلاد، 15صندوق بغرب البلاد و 09 صناديق بجنوب البلاد التي بدورها تشرف على تسيير 299 مكتب محلي عبر مختلف بلديات الوطن وبعدد إجمالي للمشتركين قدر ب 135000مشترك.

ثانيا– الأخطار التي يغطيها الصندوق الوطني للتعاون الفلاحيCNMA

أ– الأخطار المتعلقة بالحيوانات:

1– أخطار متعلقة بالمواشي:

1.1– هلاك الأبقار والأغنام:

يتكفل الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي بكافة الأضرار التي تلحق بالأبقار والناتجة عن الأحداث التالية:

*الأمراض ؛

*حوادث التربية؛

*الهلاك الطبيعي ؛

*التسمم؛

*الأخطار المرتبطة بفترة الحمل والإجهاض ؛

*الذبح (الإجباري، الصحي، العاجل).

2.1– الحريق والأخطار اللاحقة بهم:

يأخذ الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي بعين الاعتبار الخسائر المادية التي يتسبب بها الحريق واللاحقة بـ:

*مبنى المستثمرة،الحاجيات الضرورية لتربية الحيوانات، آليات، أثاث وأدوات النشاط الممارس، الماشية المتواجدة داخل مباني التربية أوفي الحدود التابعة لها مباشرة.

3.1– أضرار تسرب المياه:

يؤمن الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي الخسائر المادية اللاحقة بـ:

*المبنى المؤمن المستعمل في تربية المواشي، الوسائل المادية، المباني اللازمة لتربية المواشي، الماشية المتواجدة داخل مباني التربية أوفي الحدود التابعة لها مباشرة؛

*الحاجيات الضرورية للسير الحسن للتربية الحيوانية؛

*سلع ومنتوجات تربية الحيوانات.

4.1– المسؤولية المدينة عن المستثمرة:

يتكفل الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي ب:

*الحوادث الجسمانية؛

*الحوادث المادية (اللاحقة بذوي الحقوق، سواء كانوا بداخل المستثمرة المؤمنة أوبالحدود المباشرة).

ب- الأخطار المتعلقة بالنباتات

1. خطر البرد وحرق المحاصيل:

يؤمن عقد التأمين هذا كل المحاصيل من مختلف الأصناف قبل جنيها، كما يتكفل هذا العقد بتأمين ممتلكاتهم ضد:

*البرد؛

*الحريق؛

*طعن الجيران وأشخاص آخرين.

- عند وقوع الحادث:

ينبغي التصريح بالحادث خلال الآجال التالية:

*04 أيام بالنسبة للبرد؛

*07 أيام بالنسبة للحريق؛

*بعد استلام التصريح بالحادثّ ، يلجأ المؤمن إلى تعيين الخبير وذلك في مدة لا تجاوز سبع 07 أيام؛

*إذا لم يقتنع المؤمن له نتائج المعاينة الأولى، فالمؤمن له الحق في طلب معاينة ثانية وذلك بتعيين خبير ثاني ضمن قائمة الخبراء المعتمدين؛

*إذا وقع خلاف بين الخبيرين، بعدها يتم اختيار خبير ثالث لحل المشكلة نهائيا.

2. أخطار المنتوجات الزراعية:

يوفر هذا الضمان حماية ضد الخسائر المباشرة للكمية والتي تلحق بالزراعة والناتجة عن:

*البرد؛

*الجليد؛

*الفيضانات؛

*العواصف؛

*الرياح الساخنة.

- عند وقوع الحادث:

ينبغي التصريح بالحادث خلال الآجال التالية:

*02 يومان بالنسبة للجليد؛

*04 أيام بالنسبة للبرد؛

*07 أيام بالنسبة لباقي الأخطار .

3. الأخطار التي تصيب الأشجار المثمرة:

يضمن عقد التأمين هذا التعويض عن الخسائر المباشرة لكمية المنتوج والتي تتعرض لها الأشجار(النبتة والثمار) والناتجة عن:

*البرد؛

*الجليد؛

*الفيضانات؛

*العواصف؛

*الرياح الساخنة.

- **عند وقوع الحادث:**

ينبغي التصريح بالحادث خلال الآجال التالية:

*02 يومان بالنسبة للجليد؛

*04 أيام بالنسبة للبرد؛

*07 أيام بالنسبة للعاصفة، الفيضان والرياح الساخنة.

4. تأمين شبكة الري للإستغلال:

يؤمن هذا العقد شبكة الري أثناء أداء وظيفتها، ضد الحوادث التالية:

*الحريق؛

*الانفجار؛

*سقوط الصاعقة؛

*العاصفة؛

*الفيضانات؛

*الأضرار الكهربائية؛

*لجوء الجيران والغير؛

*سقوط جسم طائر؛

بالإضافة إلى حوادث أخرى:

*العاصفة؛

*الفيضانات؛

*الأضرار الكهربائية؛

*كسر الآلات؛

* سقوط جسم طائر؛

* مصاريف إزالة ونقل واستبدال العتاد، نقل واستبدال العتاد، نقل مخلفات الأشياء (حطام، فضلات) بعد وقوع حادث مؤمن، بشرط أن لا يفوق التعويض الكلي مبلغ الرأسمال المؤمن.

المطلب الثاني: تعريف وأهداف الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بخميس ملیانةCRMA

أولا- التعريف بالصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بخميس ملیانةCRMA

يقع مقر الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بمدينة خميس ملیانة ولاية عين الدفلى والذي يعتبر من أشهر الصناديق على المستوى الوطني، نظرا للطابع الفلاحي لهذه المنطقة المتميزة بموقعها الاستراتيجي الذي يشمل سهل الشلف الخصب وجبال زكار، الضهرة و الونشريس وأيضا بمساحة زراعية إجمالية للولاية تقدر بـ611. 235 هكتار منها 676. 181 هكتار مساحة صالحة للزراعة الأمر الذي جعل المنطقة تزخر بمختلف المنتجات الفلاحية الإستراتجية والمـتمثلة أساسا في: الحبوب، الأعـلاف، البـطـاطـا، الحـوامـض، الزيتـون بانواعه، الكـروم، الحليب، العسل ومنتجات حيوانية أخرى.

كما يضم شبكة تجارية تتكون من سبعة مكاتب محلية موزعة عبر تراب الولاية، نجدها في كل من عين الدفلى، العطاف، جليدة، جندل، ملیانة، بئر ولد خليفة، بومدفع و خميس ملیانة وبعدد إجمالي للمشتركين قدر ب2178 مشترك.

كما يقوم الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بخميس ملیانة بتأمين جميع الفروع وبالأخص التأمينات الفلاحية و التي تشمل:[1]

⟸ **التأمينات الحيوانية:** ومنها:

تأمين متعددة الأخطار للأبقار، الأغنام، الدواجن، تربية النحل...الخ.

⟸ **التأمينات النباتية:** وتتمثل في:

- التأمين ضد البرد، حرائق المحاصيل قبل حصادها، حرائق العلف و التبن المكوم؛
- التأمين ضد البرد و الحرائق التي تلحق بالمحصول؛
- تأمين متعددة أضرار البطاطا و الأشجار المثمرة؛
- التأمين عن ضياع مردود الحبوب المسقية.

ثانيا- أهداف الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بخميس ملیانةCRMA

يهدف الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي الى ما يلي:

- ممارسة عمليات التأمين واعادة التأمين للممتلكات والاشخاص، لاسيما القطاعات الاقتصادية التي تخصه في اطار الشروط المحددة في التشريع والتنظيم المطبقين على مؤسسات التأمين مع كل الاشخاص المعنويين والطبيعيين.

[1]- من إعداد الطالبين بناءا على معلومات مقدمة من الصندوق.

- العمليات المرتبطة بالبنك والقرض والعمليات الملحقة بنشاطاته، وذلك في إطار الشروط المحددة في التشريع والتنظيم المطبقين على المؤسسات المالية، مع كل الاشخاص المعنويين والطبيعيين في الجزائر او الخارج.
- يمكن بشكل عام ان يقوم لحسابه او لحساب الدولة او الجماعات العمومية او لحساب الغير او عن طريق المساهمة بكل العمليات المالية او الفلاحية او الصناعية، العقارية المنقولة وغير المنقولة التي يمكن ان ترتبط بصفة مباشرة او غير مباشرة بنشاطاته او نشاطات صناديق التعاضدية الفلاحية.
- المساهمة في تنفيذ ترقية قطاعات الفلاحة والغابات والصيد البحري وتربية المائيات والصناعات الغذائية والنشاطات الملحقة وتطويرها.

تسيير الصناديق العمومية لتدعيم الفلاحة وذلك بإنشاء وتسيير صندوق ضمان الكوارث الفلاحية، هذا الصندوق يقوم بالتعويض عن الاضرار المادية اللاحقة بالمستثمرات الفلاحية من جراء الكوارث.

ثالثا- دراسة الهيكل التنظيمي للصندوق.

يتكون من ستة عناصر هي على النحو التالي:

- **المديرية:** وهي أعلى هيئة داخل الصندوق تحرص على السير الحسن للمؤسسة وإدارة شؤونها عن طريق اللوائح و المناشير التي تسنها الإدارة المركزية بالجزائر العاصمة كما تقوم بتوزيع الأعمال على المصالح المختصة وهذا طبعا بعد القيام بدراستها وفحصها وتفويض المسؤوليات لرؤساء المصالح بطريقة قانونية إلى جانب حل النزاعات القائمة بين العمال، كما تقوم برعاية سمعة الصندوق.
- **الأمانة (السكرتارية):** وهي بمثابة الخزينة أين تحفظ كل الوثائق و المستندات السرية التي تصدر من الإدارة من قرارات فردية أو أوامر شتى في مجالات تخص الإدارة و التي يجب على الأمانة عدم إفشاؤها لأي كان إلا بإذن من المدير و يتلخص دورها في تنفيذ المهام قبل أن تقدم للمصالح الخاصة فهو يقوم بفحصها و دراستها و له الحق بحفظ بعضها إذا كانت تخص الإدارة و إرسال الباقي للمسؤولين.(1)
- **المصلحة التقنية:** و تضم المصالح التالية:

أ- مصلحة الإنتاج: في مصلحة الإنتاج يجري الاتصال بين المؤمن و طالب التأمين حيث يتم النقاش على محتوى العقد من ضمانات و تسعيرة بهدف حماية ممتلكات المؤمن له و الالتزامات المترتبة على كل طرف (المؤمن والمؤمن له) و يقوم طالب التأمين بإعطاء المؤمن البيانات الضرورية عن نوعية الممتلكات المؤمن عليها (كتأمين السيارات،العتاد الفلاحي، تأمين الأراضي الفلاحية و تأمين المواشي...) وحسب طبيعة التأمين (على الحريق، السرقة...) والاتفاق على المدة، كيف يكون الدفع (مبلغ القسط) عن طريق شيك أو نقدا.

ب- مصلحة الحوادث: تختص المصلحة باستقبال الحوادث بمختلف أنواعها و يتم فيها تكوين ملف الحادث عن طريق ملأ الاستمارات التي تشتمل على بيانات العميل و حيثيات الحادث و هذا خلال 7 أيام بعد علمه بالخطر

[1] - مديرية الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي.

المحدق به أن يعلم المؤمن كتابيا أو شفهيا، و بعدها يقوم بالتصريح بالحادث على استمارة خاصة متوفرة لدى الصندوق. يقوم المؤمن له بتفصيل الحادث و مجرياته بدقة من تاريخ وقوعه، ساعة الحادث، أسبابه و مكانه ويمتد نطاق هذه المصلحة إلى تكثيف العمل مع الخبراء لإتمام إجراءات الخبير و التقييم المالي للأضرار وتعويض المؤمن له.

ت- مصلحة المنازعات: على المصلحة أن تتحقق أولا من الضمانات المذكورة في وثيقة التأمين و بعد تسجيل الحادث يعين خبير لمعاينة و إثبات الحالة. وعليه أن يذكر أسباب الحادث و ثمن الخسائر الناتجة و قبل إجراء أي تسديد يجب على المستخدمين مراقبة محضر الخبير، و بعد التأكد من صحة المحضر تنشأ مخالصة التعويض لحساب المستفيد و عرضها على المؤمن له لإمضائها، بعدها تحرر ورقة الصرف التي يحولها لمصلحة التمويل أو المحاسبة لتدوين الشيك هناك ثم يمنح للمستفيد مقابل تبرئة المخالصة.

- **مصلحة صناديق الدولة:** نظرا لطابعه التعاوني المزارعون في تسييره و نظرا لتجربته الواسعة وتواجده عبر التراب الوطني (63 صندوق جهوي) كلف الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بواسطة اتفاقية من طرف وزارة الفلاحة بالتسيير المالي للصناديق العمومية لتدعيم الفلاح، أهم هذه الصناديق هي: الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية، صندوق الحماية الصحية النباتية، صندوق ضمان الكوارث الفلاحية وتتم في هذه المصلحة ما يلي:

  - تسيير ومتابعة أموال الدولة المخصصة لتدعيم المخططات التنموية.
  - متابعة المدخلات والمخرجات:
    - ✓ المدخلات: حساب الأموال التي تخصصها الدولة لدعم الفلاحين؛
    - ✓ المخرجات: حساب و متابعة مصاريف الفلاحون بالتعاون مع المديرية الفلاحية للولاية.

- **مصلحة المحاسبة:** تعتبر هذه المصلحة مركز التقاء لكل مصالح الصندوق فهي تسجل كل مدخلات ومخرجات الصندوق كما تحدد الوضعية المالية في الصندوق نهاية كل سنة، تتمثل المدخلات والمخرجات في:

  - ✓ المدخلات: تتمثل في التأمينات واشتراكات المؤمن لهم؛
  - ✓ المخرجات: تتمثل في التعويضات من جراء الأضرار التي تلحق المؤمنين لهم وجميع تكاليف الاستغلال.

- **مصلحة ادارة الموارد البشرية والوسائل العامة:** تقوم هذه المصلحة بالمهام التالية[1]:

  - ✓ المشاركة في إنجاز محتوى البرامج التعليمية لرفع مستوى المستخدمين؛
  - ✓ إنجاز مخططات تشغيل حسب احتياجات الصندوق وتنفيذها بعد المصادقة عليها من قبل المديرية العامة؛
  - ✓ السهر على احترام حسن السلوك العام والإجراءات الخاصة به؛

[1] مصلحة المحاسبة بالصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي.

✓ المساهمة في الوقاية أو تصفية الصراعات الجماعية والفردية.

ويمكن تلخيص ما سبق في الشكل التالي:

الشكل رقم (02-01): الهيكل التنظيمي للصندوق الجهوي للتعاون الفلاحيCRMA

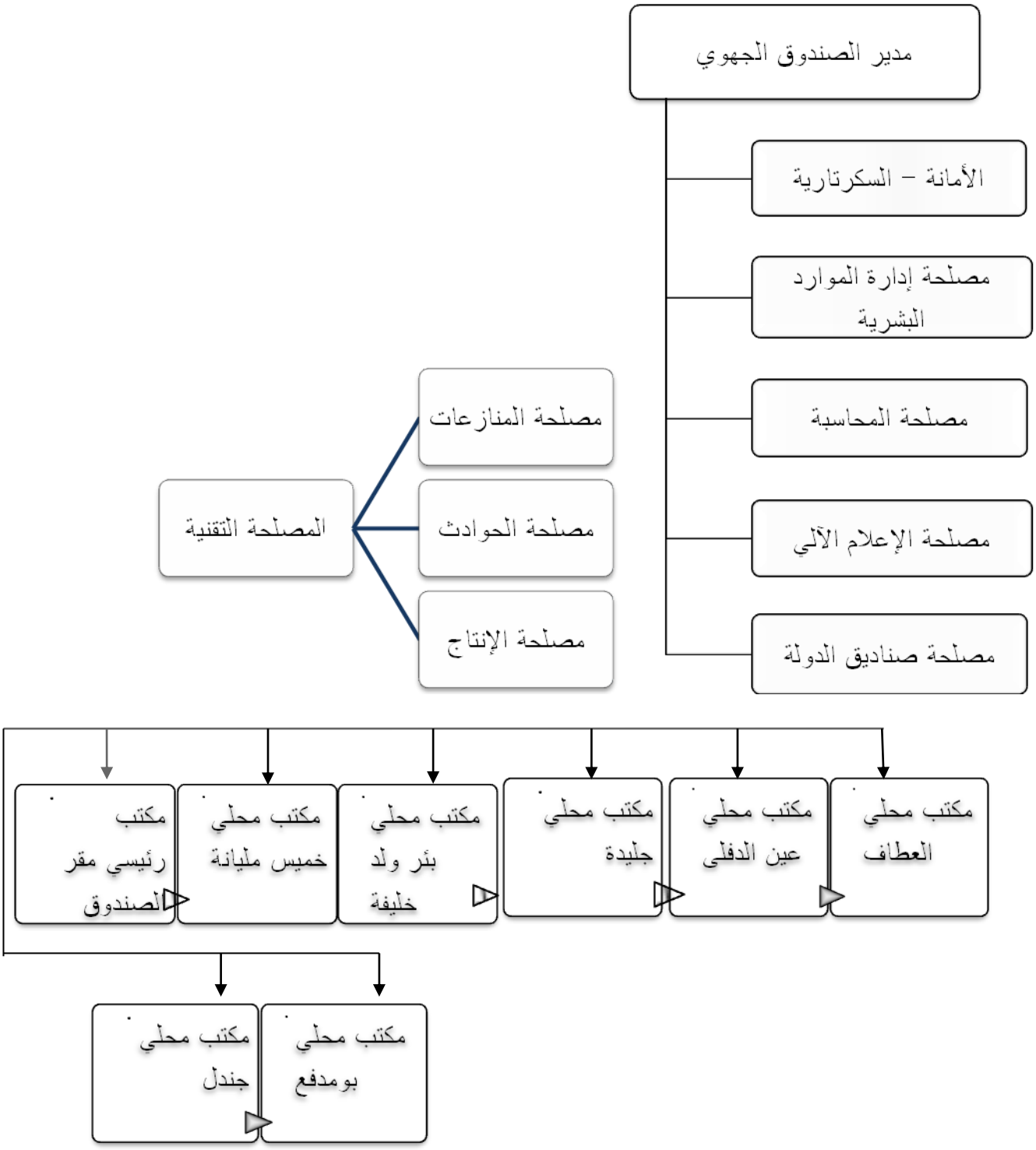

المصدر: وثائق مقدمة من طرف إدارة الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي CRMA.

المبحث الثاني: دراسة حالة التأمينات الحيوانية والنباتية بالصندوق الجهوي للتعاون الفلاحيCRMA

سوف نعرض في هذا المبحث الى منتجين تأمينيين.

المطلب الأول: دراسة حالة التأمينات الحيوانية (تأمين متعدد الأخطار للأبقار).

أصبحت تربية المواشي وبالخصوص الأبقار جد مكلفة وصعبة نظرا لعدة عوامل أصبح الفلاح يعاني منها، فقد فاق سعر البقرة الحلوب **30** مليون سنتيم، ضف إلى ذلك ارتفاع تكاليف التربية كالعلف، الدواء والمتابعة البيطرية.

فالأبقار معرضة كثيرا للأمراض المعدية والأوبئة، ومثال على ذلك ما جرى في صيف 2014 حينما أصاب مرض الحمى القلاعية عدد كبير من المواشي في ولايات الوطن و منها ولاية عين الدفلى و سجلت خسائر مالية كبيرة جراء هذا الوباء، هذه الخسائر التي لا يستطيع الفلاح تحملها وحده فلهذا نرى أن الحل المناسب هو التأمين حيث أنشأ التعاون الفلاحي عقد متعدد الأخطار للأبقار الذي يسمح في حالة النكبة بالتعويض عن الخسائر الناجمة عن مرض أو وفاة البقرة و حتى بعض الأخطار الأخرى المدرجة في العقد التي سنراها لاحقا في الفصل التطبيقي.

أولا- ملف الاكتتاب (تكوين العقد).

يجب أن يتضمن إجباريا على الوثائق التي سنذكرها فيما يلي:

- ✓ عقد التأمين ممضى من الطرفين طبقا للمادة 04 من الشروط العامة للتامين متعدد الأخطار للبقر**(أنظر الملحق رقم 01)**؛
- ✓ محضر معاينة الخطر قبل اكتتاب العقد يجب أن يؤرخ أو يقدم من طرف الخبير* المعتمد من طرف الصندوق في أجل أقصاه 10 أيام طبقا للمادة 02 من الشروط الخاصة لهذا العقد؛
- ✓ يتمثل محضر المعاينة المدرج من طرف الخبير في زيارة ميدانية للإسطبل أين يوجد البقر محل التأمين حيث يلاحظ أن شروط التربية و الظروف الصحية، أي هل وفر المربي جميع التدابير الوقائية و الصحية لتربية القطيع؛
- ✓ على الخبير أن يعلم الصندوق أن المؤمن له (المربي) يحترم التدابير الوقائية والصحية لتربية الأبقار حيث يجب عليه أن يؤكد صحة المعلومات؛
- ✓ المعطيات التي يحتوي عليها محضر المعاينة تتمثل في:
  - مطابقة إسطبل التربية للمعايير الصحية للتربية وفقا للمادة 05 من الشروط الخاصة؛
  - المتابعة الدورية الصحية لصحة القطيع بمعنى هل المربي يقوم بمتابعة البقر بصفة دائمة. حيث أنه يجب على المربي أن يكون متعاقد مع طبيب بيطري لمتابعة صحة الأبقار؛

*الخبير: هو طبيب بيطري متعاقد مع الصندوق يجب أن تكون له خبرة 05 سنوات فما فوق.

- المتابعة الصحية؛
- يجب على الخبير المعاين أن يرى (يتأكد) أن شروط النظافة محترمة و متوفرة لأن انعدام النظافة هو السبب الأول الذي يؤدي إلى الأمراض.

✓ من بين الشروط التي يشترطها الصندوق أن يكون قطيع الأبقار المراد تأمينه من نفس الصنف و متقارب في العمر ما بين 03 أشهر و 10 سنوات؛

✓ أدنى عمر للبقر يمكن تأمينه هو 03 أشهر وأقصى عمر هو 10 سنوات أي إذا تعدى عمر البقرة 10 سنوات لا يؤمن الصندوق هذه البقرة؛

✓ إحصاء الأبقار يكون بالترقيم: البقر المعروضة للتأمين يجب أن تكون مرقمة عن طريق حلقات تثبت على أذن البقرة (boucle d'identifications) **(أنظر الملحق رقم 02)**؛

✓ وجوب تثبيت حلقة الأذن لأنها تعتبر بمثابة البطاقة التعريفية للبقر حيث يشترط الصندوق أن تكون حلقة الأذن دائما مثبتة على أذن البقرة؛

✓ كل بقرة لها بطاقة تقنية من الولادة حتى الوفاة يوضح فيها خلالها القيمة الحقيقية لكل بقرة وعلى أساسها تحسب التسعيرة ومنحة التأمين أثناء الاكتتاب؛

✓ من بين الشروط التي يشترطها الصندوق قبل الاكتتاب إضافة إلى المحضر سابق الذكر يشترط في الملف توفر شهادة التلقيح ضد مرض السل (Tuberculose) ومرض الحمى المالطية(brucellose) وكذا الحمى القلاعية. حيث تكون هذه الشهادة صادرة عن المفتشية البيطرية لمديرية المصالح الفلاحية ويجب أن لا تتعدى 06 أشهر وعلى المربي أن يقوم بتجديدها كل 06 أشهر (تجديد التلقيح)؛

✓ الصورة الفوتوغرافية لكل بقرة على حدا تظهر بوضوح البصمة الوراثية الموجودة على جلد البقرة من الجهتين (اليمين و الشمال) إضافة إلى الحلقات الأذن (التصوير مع وجوب إظهار الأرقام الموجودة على حلقة الأذن) **(أنظر الملحق رقم 03)**؛

✓ كذلك من بين الشروط يجب أن يكلف عون من الصندوق (CRMA) بمرافقة الطبيب البيطري أثناء المعاينة الميدانية لتفادي الغش؛

✓ أعوان شركة التأمين (الصندوق) مجبرين على القيام بخرجات ميدانية فجائية بهدف مراقبة السير الحسن للتربية و كذا شروط و ظروف التربية لكل عقد لأن الصندوق يعتبر بمثابة شريك في القطيع فور القيام بالاكتتاب لأن الصندوق هو من يتحمل أي خطر قد يلحق بالبقر.

ثانيا- طريقة التعويض.

سنقوم من خلال هذا الفرع بإبراز ملف الحادث و كيفية حساب التعويض النهائي.

أ- ملف الحادث.

ونبرز من خلاله الحالات التالية:

1- حالة وفاة البقرة:

- ✓ البقرة المتوفية يجب أن تكون مؤمنة؛
- ✓ آجال التصريح بالحادث في غضون 24ساعة (لا تتعدى 24 ساعة) في حالة الوفاة إما عن طريق مكالمة هاتفية للطبيب البيطري للصندوق أو بالحضور إلى الصندوق إذا كان في أيام عمل؛
- ✓ تقرير بالحادث مملوء وممضى من طرف المؤمن له **(أنظر الملحق رقم 04)**؛
- ✓ شهادة طبية مقدمة صادرة عن الطبيب البيطري المتابع لها تثبت ظروف وأسباب الحادث (أسباب الوفاة)؛
- ✓ استرجاع حلقات الأذن التي تحوي أرقام البقر موضوع الحادث؛
- ✓ أخذ صورة فوتوغرافية للبقرة ميتة **(أنظر الملحق رقم 05)**.

2- حالة الذبح الموجه: في حالة مرض البقرة توجه للذبح من أجل التقليل من الخسائر.

الملف يجب أن يتكون من الوثائق التالية طبقا لأحكام للمادة 16 و17 من الشروط العامة و الخاصة لعقد تأمين الأبقار.

- ✓ شهادة الأمر بالذبح صادرة عن الطبيب البيطري المعالج أو طبيب البيطري للصندوق أو من السلطات العمومية في حالة ظهور وباء في منطقة ما تأمر المفتشية البيطرية للمصالح الفلاحية العمومية المربي بالذبح المباشر للقطيع مثل ما حدث في صيف 2014 وباء الحمى القلاعية؛
- ✓ يقدم الخبير قيمة البقرة يوم الحادث وفقا لمعاينة البقرة المريضة، حيث أن قيمة التعويض لا يمكن أن تتجاوز القيمة المصرح بها أثناء التأمين و هذا وفقا لمبدأ التعويض في التأمين؛
- ✓ شهادة المذبح يحدد فيها وزن البقرة بعد الذبح و السعر الذي يباع به إلى الجزار؛
- ✓ مبلغ البيع يجب أن ينقص من مبلغ الإجمالي للتعويض؛
- ✓ الخصم المتفق عليه بنسبة 10% لكل بقرة أقل من 5 سنوات أو 20% لكل بقرة أكثر من 5 سنوات ينقص مباشرة من القيمة الإجمالية.

3- في حالة الأمر بالذبح الصحي من طرف السلطات العمومية في حالة وباء لا يتم فرض الخصم.

4- في حالة الحريق: في بعض الأحيان يكون هلاك الماشية بسبب حريق قد تعرض له الإسطبل.

في حالة سبب الحادث حريق يجب أن يكمل الملف بالوثائق التالية:

- ✓ آجال التصريح بالحادث لا تتجاوز 7 أيام؛
- ✓ محضر خبير بيطري؛
- ✓ محضر الحماية الوطنية و الدرك الوطني؛
- ✓ الصور التي تثبت الحادث؛
- ✓ آجال التعويض تتراوح بين 30 إلى 45 يوم ابتداء من قبول الملف.

❖ **طريقة حساب التعويض.**

ترتبط تعويضات التأمين ببعض الظروف التي على أساسها تحدد قيمة التعويض المناسبة وهي كالتالي:

⟸ **في حالة موت البقرة.**

لنفرض أنه لدينا مجموعة من الأبقار(و لتكن 5 بقرات) قد تعرضت إلى خطر الموت، حيث كانت لدينا 3بقرات عمرها 4 سنوات أما الباقية منها فعمرها 7سنوات.وعليه تكون لدينا الحالات التالية:

- حالة البقرات (3) أقل من 5 سنوات: نطبق خصم بنسبة 10%.

قيمة التعويض= قيمة البقرة يوم الحادث – الخصم (10%).

لنفرض أن الخبير قد حدد سعر البقرة المتوفاة ب 200.000 دج.

حساب الخصم= 200.000 × 10%= 20.000دج.

قيمة التعويض للبقرة الواحدة = 200.000− 20.000 = 180.000 دج.

ومنه نستنتج أن قيمة التعويض لثلاث بقرات هي:

180.000 × 3= 540.000 دج.

- حالة البقرات(2) أكثر من 5 سنوات: نطبق خصم بنسبة 20%.

قيمة التعويض= قيمة البقرة يوم الحادث – الخصم (20%).

لنفرض أن الخبير قد حدد سعر البقرة المتوفاة ب 220.000 دج.

حساب الخصم= 220.000 × 20%=44.000دج.

قيمة التعويض للبقرة الواحدة = 220.000−44.000= 176.000دج.

ومنه نستنتج أن قيمة التعويض لبقرتين هي:

000.176×2= 352.000دج.

قيمة التعويض الكلي ل5 بقرات= 540.000+352.000= 892.000 دج

⟸ **حالة توجيه البقرة للذبح.**

تظهر هذه العملية حالتين تحدد من خلالها إما صلاحية الاستهلاك للحم البقرة أو عدمه، ففي حالة عدم صلاحيته توجه للرمي مباشرة في المذبح البلدي، أما في حالة صلاحيته يباع اللحم للجزار المتعاقد مع الصندوق و يقوم المؤمن له باسترجاع المبلغ منه. و نظهر ذلك من خلال ما يلي و بالاعتماد على المثال السابق:

- حالة البقرات (3) أقل من 5 سنوات: نطبق خصم بنسبة 10%.

لنفرض أن كمية اللحم المسترجعة هي 100كغ بقيمة 800 دج للكيلوغرام الواحد. إذن قيمة اللحم المسترجع تحسب وفق الطريقة التالية:

مبلغ اللحم المسترجع=100 كغ×800 دج=80.000. دج.

قيمة التعويض= قيمة البقرة يوم الحادث – قيمة اللحم المسترجعة – الخصم (10%).

و عليه فإن قيمة التعويض(لبقرة واحدة) =200.000−80.000−20.000= 100.000دج.

قيمة تعويض 3 بقرات= 03×100.000= 300.000 دج.

- حالة البقرات(2) أكثر من 5 سنوات: نطبق خصم بنسبة 20%.

و عليه فإن قيمة التعويض(لبقرة واحدة) =200.000 – 80.000− 40.000 = 80.000دج.

قيمة تعويض 2 بقرات= 02×80.000= 160.000 دج.

قيمة التعويض ل 5 بقرات: 300.000 + 160.000 =460.000دج.

ثالثا– تطور التأمين في الفرع الحيواني.

وسنتطرق في هذا الجزء لذكر أهم المؤشرات التي تؤثر في هذا الفرع من القطاع الفلاحي.

أ– تغير الأقساط لمختلف فروع التأمين الفلاحي الحيوانية.

الجدول رقم(01-02): حالة مقارنة لأقساط الفروع الحيوانية في الفترة 2012 - 2017.

	2012	2013	2014	2015	2016	2017
تأمين الدواجن	3800000	3600000	7500000	3500000	4200000	5500000
تأمين النحل	20000	100000	120000	70000	110000	130000
تأمين البقر	7000000	8500000	9000000	9200000	8700000	9400000
تأمين الغنم	00	400000	400000	400000	450000	380000
تأمين ماعز	2000000	3000000	00	00	00	1500000
المجموع	12820000	15600000	17020000	13170000	13460000	16910000

المصدر: معلومات مقدمة من الصندوقCRMA .

التحليل: يمثل الجدول أعلاه تغيرات في نسبة الأقساط التأمينية المقدمة من قبل الصندوق الجهوي للتعاضد الفلاحي لمختلف الفروع حيث نلاحظ من خلاله تذبذب خلال السنوات الستة 2012 إلى 2017 حيث قدرت نسبة الاقساط سنة 2012 ب 3.800.000 بعدها سنة 2013 نشهد انخفاض بقيمة 20.000 بعدها نلاحظ ارتفاع بقيمة 3.900.000 ففي هذه السنة 2014 قامت الدولة بتدعيم الشباب بقروض L'ENSEJ حيث أن الدولة كانت تقوم بتدعيم الفلاحين الذين يملكون رأسمال كبير ثم يعود الى الانخفاض بقيمة 4.000.000 نسبة 53 % مقارنة مع سنة 2014 وبعدها تستمر نسب الأقساط بالارتفاع في السنتين المواليتين 2016 – 2017.

أما فيما يخص تأمين النحل فيتميز بتذبذب على العموم يصاحبه قيمة عظمى تقدر ب 130.000 سنة 2017 و نسجل كذلك قيمة دنيا 20.000 سنة 2012 وذلك راجع لعدم وعي الفلاحين بهذا النوع من التأمين ويليه ارتفاع بقيمة 80.000 سنة 2013 راجع الى ضرورة التأمين على النحل كما يولي الصندوق أهمية كبيرة على هذا النوع من التأمين كما نلاحظ ارتفاع مستمر في قيم الأقساط تدريجيا بعد كل سنة.

أما مايلاحظ على تأمين الأبقار فهو في تطور دائم و بزيادة مستمرة ومقبولة من (7.000.000 إلى 9.400.000)، فيما يخص تأمين الأغنام نسجل انعدام قيمة الأقساط سنة 2012 وذلك راجع لعزوف

الفلاحين على تأمين هذا النوع من الحيوانات لأن الأغنام تستهلك بشكل واسع مقارنة مع بعض الحيوانات الأخرى وبعدها نلاحظ ثبات و استقرار في الأقساط التأمينية ابتداء من 2013 الى غاية 2016 تتراوح مابين (400.000 و 450.000) مع تسجيل انخفاض طفيف سنة 2017.

ومايشهده تأمين الماعز سنة 2012 بقيمة 2.000.000 ثم ارتفاع بقيمة 1.000.000 مقارنة مع سنة 2012 (أي ماقيمته 3.000.000) ثم انعدام في قيمة الدفعات للسنوات التالية المتتالية 2014 ، 2015 ,2016 الا أنه تظهر الأقساط سنة 2017 بقيمة (1.500.000) وكل هذا راجع لوجود مزرعة نموذجية واحدة برأسمال كبير و حوالي 400 رأس ماعز.

وفيما يلي بيان توضيحي للجدول أعلاه:

الشكل رقم (02-02): أعمدة بيانية توضح حصة كل تأمين من الأقساط خلال الفترة ما بين 2012- 2017.

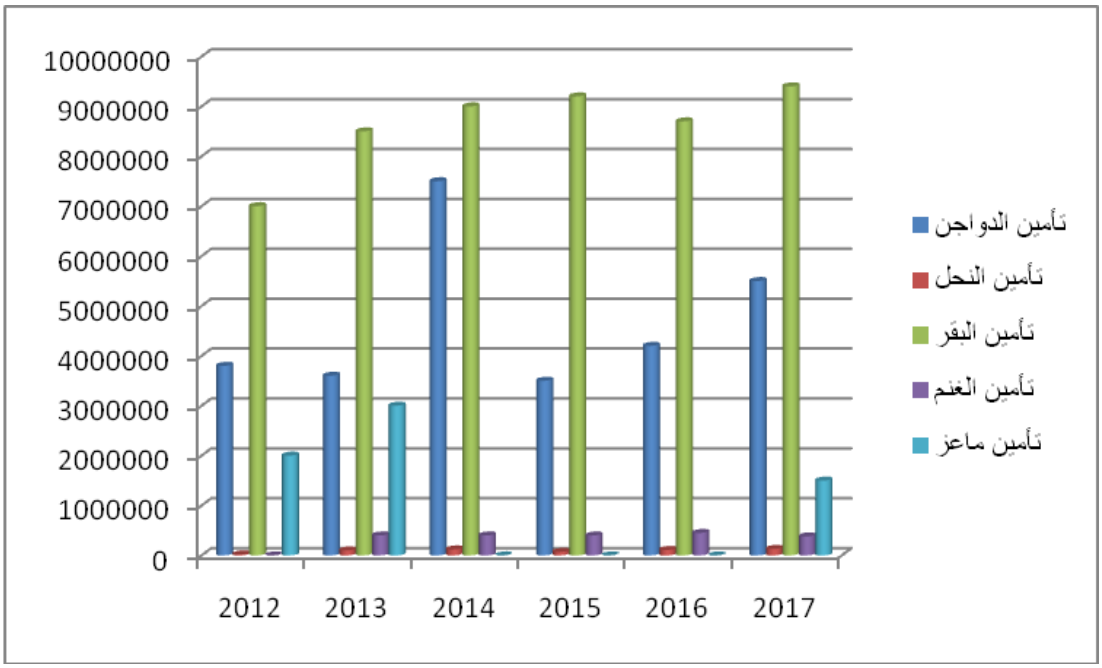

المصدر: من إعداد الطالبين بناءا على معطيات الجدول أعلاه.

وفيما يلي منحنى بياني يبين تأمين الأبقار محل الدراسة للسنوات 2012 – 2017.

الشكل رقم(02-03): منحنى بياني يبين أقساط تأمين الأبقار للسنوات 2012 - 2017.

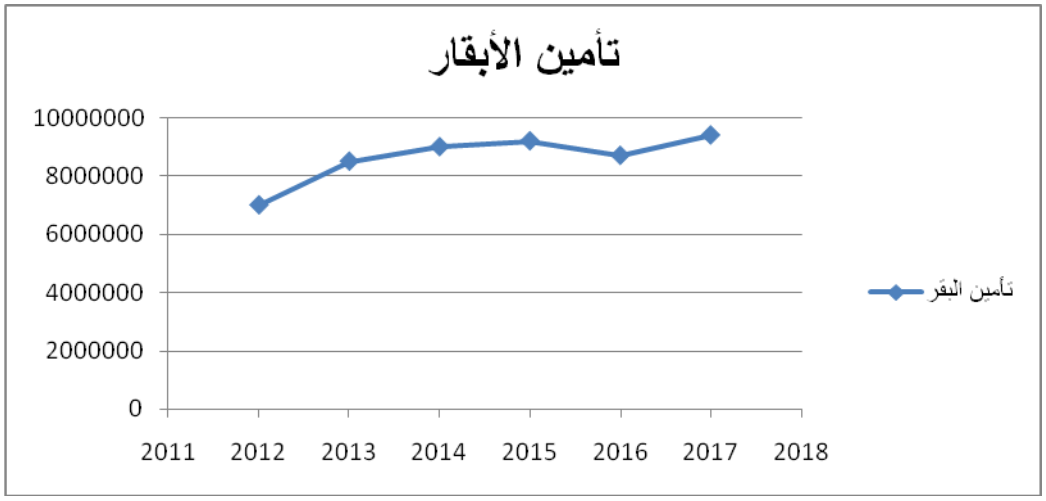

المصدر: من إعداد الطالبين بناءا على معطيات الجدول أعلاه.

التحليل:

ما نلاحظه من البيان أن تأمين الأبقار أصبح عليه إقبال مستمر وهذا راجع لتفشي مرضي الحمى القلاعية والحمى المالطية(خوف الفلاح من خسارته للماشية من جهة ورأس ماله من جهة أخرى). إضافة إلى العناية التي توليها الدولة الجزائرية للفلاح عن طريق الدعم المقدم له.

ب- إحصاء التعويضات لمختلف فروع التأمينات الفلاحية الحيوانية.

وينصب اهتمامنا لهذه الدراسة حول توزيع معدل التعويضات للسنوات 2012 - 2017 لمختلف الفروع الحيوانية بالصندوق.

الجدول رقم (02-02): مؤشر التعويض خلال عدة سنوات لفروع التأمين الحيواني.

الفرع	2012	2013	2014	2015	2016	2017
تأمين الدواجن	10000000	7000000	4000000	8000000	7000000	9000000
تأمين النحل	00	00	10000	00	00	512000
تأمين البقر	2000000	7000000	9000000	12000000	10000000	11000000
تأمين الغنم	00	00	00	00	00	00
تأمين ماعز	00	8000000	4000000	00	2000000	5000000
المجموع	12000000	22000000	17010000	20000000	10000000	25512000

المصدر: إحصائيات مقدمة من الصندوقCRMA .

التحليل: يمثل الجدول قيم التعويض المبينة لمختلف فروع التأمين الحيواني لعدة سنوات حيث:

نسجل في سنة 2012 أكبر مبلغ تعويض في فرع تأمين الدواجن وذلك راجع لتعرضها للكثير من الأخطار الفلاحية و الأمراض كانفلونزا الطيور وارتفاع درجة الحرارة خلال الفترة وبعدها يصاحبه انخفاض بقيمة 3.000.000 مقارنة مع سنة 2012 بمبلغ 7.000.000 سنة 2013 وكذا بمبلغ 4.000.000 سنة 2014 ومنه ارتفاع في سنة 2015 بقيمة 8.000.000 وكذا سنة 2017 بقيمة 9.000.000 وهذا الارتفاع كله راجع الى تعرض الفلاحين خلال هذه المواسم الى أضرار وعدوى قد مست الثروة الحيوانية مما انجر عنها تعويض لهذه الخسائر.

فيما يخص تعويضات فرع النحل تظهر لنا قيم التعويضات للسنوات 2012- 2013و2015-2016 منعدمة أي لم يتم تسجيل أضرار وخسائر خلال هذه السنوات بينما نلاحظ خلال السنتين 2014 و 2017 تسجيل مبالغ تعويضية لبعض الفلاحين الذين تضرروا خلالها بالحرائق التي نشبت في بعض الأشجار في الغابات خلال تلك الفترات.

أما تـأمين الأبقار نلاحظ ارتـفاع مستمر على مدى السنوات الخمس قيم التـعويضات وهـذا سببـه أمـراض وأخطار صحية للمواشي وخاصة مرض الحمى القلاعية الذي عرف انتشارا واسعا على مستوى ولايات الوطن خاصة خلال السنوات الأخيرة (2015،2016) مما أثر سلبا على منتوج الابقار.

فرع تعويضات الغنم لا نسجل أي تعويضات في هذا الفرع.

وما نراه في فرع التعويضات للتأمين على الماعز نلاحظ إنعدام قيم التعويض خلال السنتين (2012-2015) وقيم تعويضية متفاوتة ابتداء من 2013 بقيمة 8.000.000 وفي 2014 بقيمة 4.000.000 وكذا نسجل قيمتين هما 2.000.000 و 5.000.000 خلال السنتين الأخيرتين 2016 و 2017 على التوالي.

الشكل رقم (02-04): تغير التعويضات في مختلف الفروع.

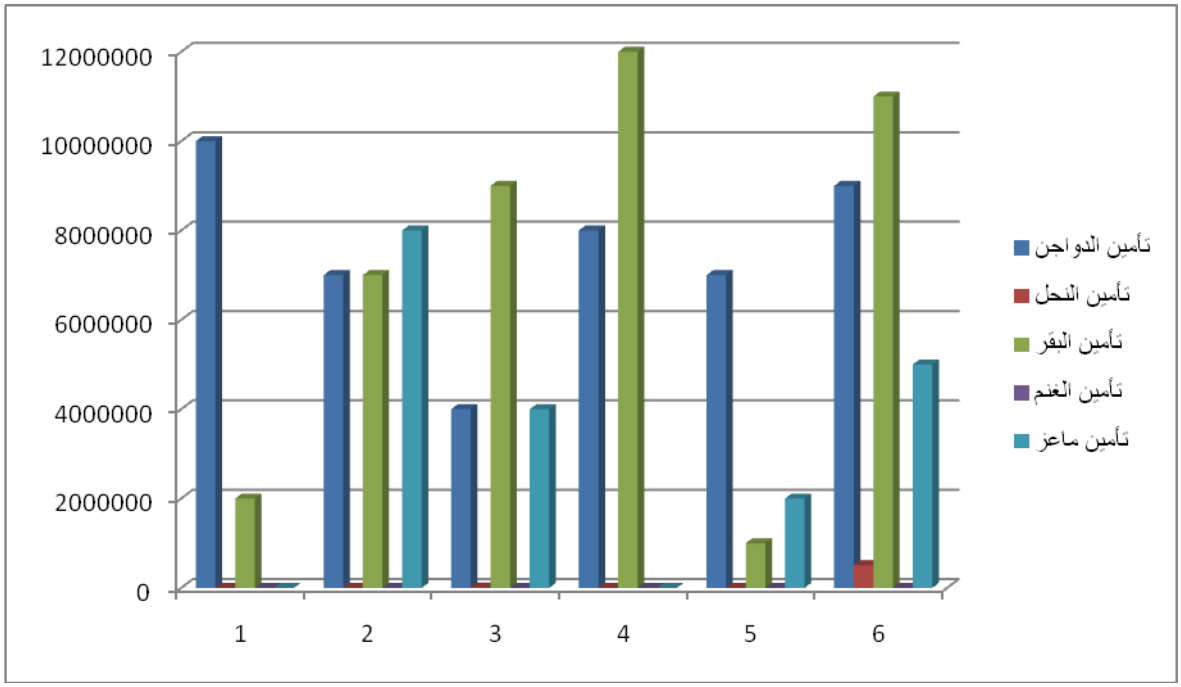

المصدر: من إعداد الطالبين بناءا على معطيات الجدول رقم 02.

الشكل رقم (02-05): رسم بياني يبين وضعية التأمين للبقر بمؤشر التعويض للفترة ما بين 2012 - 2017.

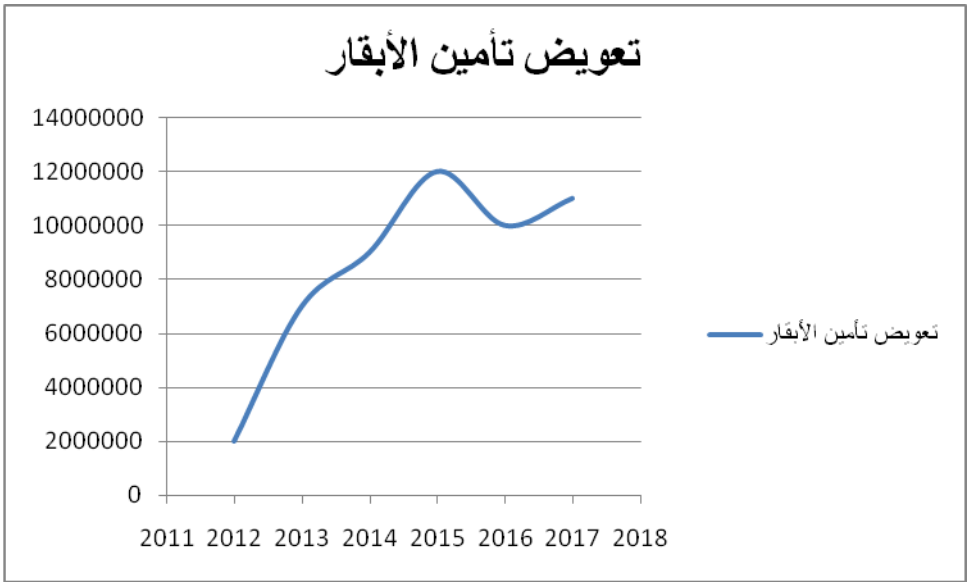

المصدر: من إعداد الطالبين بناءا على معطيات الجدول أعلاه.

المطلب الثاني: دراسة حالة التأمينات النباتية، التأمين ضد البرد والحرائق التي تلحق بالمحاصيل قبل حصادها.

سنقوم في هذا الجزء من العمل التطبيقي إلى التطرق لذكر أهم المراحل التي يمر بها التأمين لتغطية المخاطر النباتية التي قد تمس هذا المجال وتحدث أضرار للفلاح، مما يؤدي إلى إحداث خسائر كبيرة لم تكن في توقعه أو في حسبانه، وذلك انطلاقا من وقت إبرام العقد والتي تسمى بالاكتتاب بين طالب التأمين وشركة التأمين إلى وقت سريانه وحتى حدوث النكبة وما هي أهم الإجراءات التي تتم لتعويض صاحب النكبة.

أولا- طريقة اكتتاب العقد.

سنبين من خلال هذا المطلب أهم النقاط و المحاور التي يمكن أن يتضمنه عقد التأمين والتي تسمى كذلك ببوليصة التأمين(police d'assurance) أو (contrat d'assurance) والتي يمكن ذكرها فيما يلي:

أ- **ملف الاكتتاب:** والذي يتضمن كل من الوثائق التالية:

- ✓ استبيان يحتوي على المساحة المؤمن عليها وإعطاء نسبة المرد ودية المتوقعة حسب الإحصائيات السابقة (وحسب هذه النسبة تحسب على أساسها التسعيرة) حسب التجارب السابقة والإحاطة بالاتجاهات التي تحد تلك القطعة المزروعة بمخطط توضيحي (الموضع)؛
  (le croquis) مع الإشارة إلى جهة الشمال وهذا يكون بالمساعدة من طرف المؤمن له.
- ✓ لابد لعقد التأمين أن يمضى من كلا الطرفين (المؤمن والمؤمن له) **(أنظر الملحق رقم 06)**؛

- ✓ شهادة البذر (كالحبوب) من طرف المصالح الفلاحية بأنه زارع حقا في الواقع؛
- ✓ زيارة ميدانية للخطر وذلك بتعيين عون من طرف الصندوق لمتابعة الخبير أثناء المعاينة (خاصة في شهر فيفري، مارس، أفريل) لمراقبة الزرع؛
- ✓ تطبيق التعريفة المتعامل بها في الحبوب فيما يخص ضمان الحريق والبرد.

ولإيضاح كيفية حساب القسط نوضح ذلك من خلال إعطاء نموذج لعقد التأمين النباتي (تأمين حريق المحاصيل القائمة على أرضها و البرد).

1. طريقة حساب قسط التأمين

وكمثال على ذلك نأخذ الحالات التالية:

1-1- في حالة البرد Gréle.

الجدول (03-02): جدول يوضح كيفية حساب معدل القسط لظاهرة البرد.

القسط	المعدل (%)	القيمة المؤمنة دج	السعر الوحدوي دج/ق	الإنتاج المؤمن ق	المرد ودية (Qx/Ha)	المساحة المؤمنة ها	طبيعة المزروع
1080	2,40	45000	4500	10	10	1	القمح الصلب
14,40	0,24	6000	600	10	10	1	التبن
1094.4							

المصدر: إحصائيات مقدمة من قبل مصلحة الحوادث CRMA.

1-2- في حالة الحريق:L'incendie.

الجدول رقم (04-02): جدول يبين طريقة دفع الأقساط في حالة الحريق.

القسط	المعدل (%)	القيمة المؤمنة	السعر الوحدوي دج/ق	الإنتاج المؤمن ق	المردودية	المساحة المؤمنة	طبيعة المزروع
256.5	0, 57	45000	4500	10	10	1	القمح الصلب
60	1	6000	600	10	10	1	التبن
400	0,4	100000					طعن الغير
716,50							

المصدر: وثائق مقدمة من مصالح الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي CRMA .

2- طريقة التعويض.

سنتناول من خلال هذا المطلب جملة من الوثائق المقدمة من المؤمن له فور وقوع الحادث نوجزها فيمايلي:

2-1- ملف الحادث

وهو يتكون بدوره من:

- ✓ نسخة من عقد التأمين.
- ✓ آجال التصريح بالحادث في البرد مدته 4 أيام وفي الحريق 7 أيام. وهذا التصريح يجب أن يحتوي على:
  - اسم وعنوان المشترك ومكان الحادث (الخطر)؛
  - رقم عقد التأمين وتاريخ سريان العقد؛
  - تاريخ وساعة الحادث؛
  - طبيعة المحصول والقطعة الأرضية المزروعة التي تم فيها الحادث البرد أو الحريق **(أنظر الملحق رقم 07)**؛
  - التقييم التقديري الأولي للفلاح وكم هي الخسائر المتوقعة الناجمة عن الحادث؛
- ✓ يجب حضور الخبير وقت الإعلام بالخطر أو تفويض شخص ينوب عنه أثناء تقييم الخسائر؛
- ✓ في البرد في مرحلة أفريل، ماي، جوان يتم معاينة أثار البرد لمعرفة الخسائر وقيمة التعويض؛
- ✓ في حالة الحريق يجب إعطاء محضر الدرك الوطني أو الحماية المدنية؛
- ✓ وعلى الخبير المعين من الصندوق العمل على تبيان:
  - رقم العقد؛

- تاريخ الضمان؛
- اسم وعنوان المشترك في التأمين؛
- طبيعة العقود المؤمنة ؛
- المساحات المؤمنة؛
- المردودية المؤمنة.

✓ الشروط الأساسية الخاصة في العقد؛

✓ في عقد البرد لا بد من أن تفوق نسبة الضرر 10% فإذا كانت أقل من ذلك فيتنازل عليها المؤمن له.

2-2- طريقة حساب التعويض.

2-2-1- في حادث حريق المحاصيل.

الجدول (05-02): جدول يمثل كيفية حساب التعويض عند حرق المحصول.

صافي التعويض دج	الخصم (20% ****)	مصاريف الحصادو النقل***	مبلغ الخسارة (**)	سعر وحدوي دج/ق	كمية الخسائر (*)	معدل الضياع (%)	المردودية الحقيقية	المساحة المتضررة	طبيعة المزروع
31400	9000	4600	45000	4500	10	100	10	1	ق.صلب
4500	1200	300	6000	600	10	100	10	1	العلف

المصدر: معلومات مقدمة من الصندوق.CRMA

حيث: التعويض الصافي= مبلغ الخسارة – مصاريف الحصاد و النقل – الخصم%.

التعويض الصافي= 35900دج.

(*) كمية الخسائر= المساحة المتضررة × المردودية الحقيقية× معدل الضياع.

(**) مبلغ الخسارة= الكمية المتضررة ×السعر الوحدوي.

(***)مصاريف الحصاد والنقل:

في البذور:مصاريف الحصاد=10% الشيء المؤمن وليكن450دج/ق.

: نقل البذور= 10دج/ق.(ومنه=460×10=4600دج).

التبن: ولتكن 30دج/ق=(30×10ق=300دج).

(****) الخصم=20% من قيمة الخسائر.

2-2-2- حالة البرد:

الجدول (06-02): جدول يوضح طريقة حساب التعويض للشخص " أ " حالة البرد.

صافي التعويض 5×4	س.و الصافي (5)	م. النقل	س.و دج	كمية الخطر (4) 3×2×1	معدل الحادث (3)	المردودية المسترجعة (2)	مساحة المتضررة (1)	طبيعة المزروع	اسم الزبون
154530	4040	460	4500	38,25	15%	15	17	قمح الصلب	أ

المصدر: معلومات من الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي CRMA.

ثانيا-إحصائيات حول التأمينات النباتية.

سنحاول إدراج أهم القيم لمقدار الأقساط لعدة فروع خلال عدة سنوات 2012 - 2017.

الجدول رقم (07-02): حالة مقارنة الأقساط في فرع النباتات للفترة 2012-2017.

الفرع	2012	2013	2014	2015	2016	2017
البرد وحرق المحاصيل	6000000	6800000	5500000	5000000	5500000	6000000
احتراق العلف	1200000	1100000	1200000	1800000	1500000	1800000
البطاطا	2200000	1300000	600000	500000	800000	100000
الأشجار المثمرة	1100000	1000000	750000	1000000	1000000	950000
أ. الزيتون	20000	00	00	500000	00	500000
الكروم	250000	300000	150000	00	200000	250000
شبكات الري العاملة	00	100000	100000	250000	200000	150000
المجموع	10770000	10600000	8300000	9050000	9200000	9750000

المصدر: إحصائيات مقدمة من طرف الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي CRMA .

التحليل:

يتضح لنا من خلال هذا الجدول أنه يتضمن خمسة فروع محل الدراسة تختلف حسب مقدار القسط موزعة على فترة زمنية ما بين 2012— 2017، فنلاحظ في فرع البرد و حرق المحاصيل في سنة 2012 كان القسط يمثل 6.000.000 وهي قيمة مرتفعة مقارنة بسنة 2013 التي صارت منخفضة إلى ما قيمته 5.000.000، ثم يرجع الارتفاع إلى قيمة قسط سنة 2012 تقدر ب 6.000.000 أما في سنة 2014 فهي تمثل قيمة أعظمية بما قيمته 6.800.000 ليبلغ ذروته ليعاود الهبوط إلى ما مقداره 5.500.000 سنة 2015 حتى سنة 2016 ليزيد انخفاضه إلى 5.000.000، أما في فرع احتراق العلف فنلاحظ عبر التسلسل الزمني هناك تطور متزايد على العموم، فنجد في سنة2012 كانت قيمة القسط تمثل 150.000 لترتفع في 2013 إلى 400.000 وتواصل في الارتفاع حتى ماقيمته 1.200.000 خلال سنة 2014، ثم تنخفض لتصبح بقيمة 1.100.000 ثم تعود إلى قيمة 1.200.000 عام 2015، ثم تعود بتطور ملحوظ وجذري ليصل أعلى مقدار وهو 1.800.000 سنة 2016.

اما في فرع البطاطا هناك انخفاض متزايد في معدل القسط عبر الزمن.حيث نلحظ تغير جذري من مقدار 2.000.000 إلى قيمة 500.000، أما فيما يخص فرع الأشجار المثمرة فنرى تذبذب بين انخفاض وارتفاع اقساط مع الأخطار التأمين، هذا ما يفسر في الأخير أن الصندوق الجهوي لخميس مليانة يمنح للفلاح ضمانات تتوافق الفلاحية التي تصيب محاصيله النباتية، وتناسب القاعدة الفلاحية التي تتميز بها ولاية عين الدفلى من زراعة الحبوب وغرس البطاطا، مما يدفع الفلاحين إلى الإقبال على تأمين محاصيلهم ضد أخطار البرد والحريق وغيرها.

الشكل رقم (02-06): تغير أقساط فرع التأمين النباتي للفترة 2012-2017.

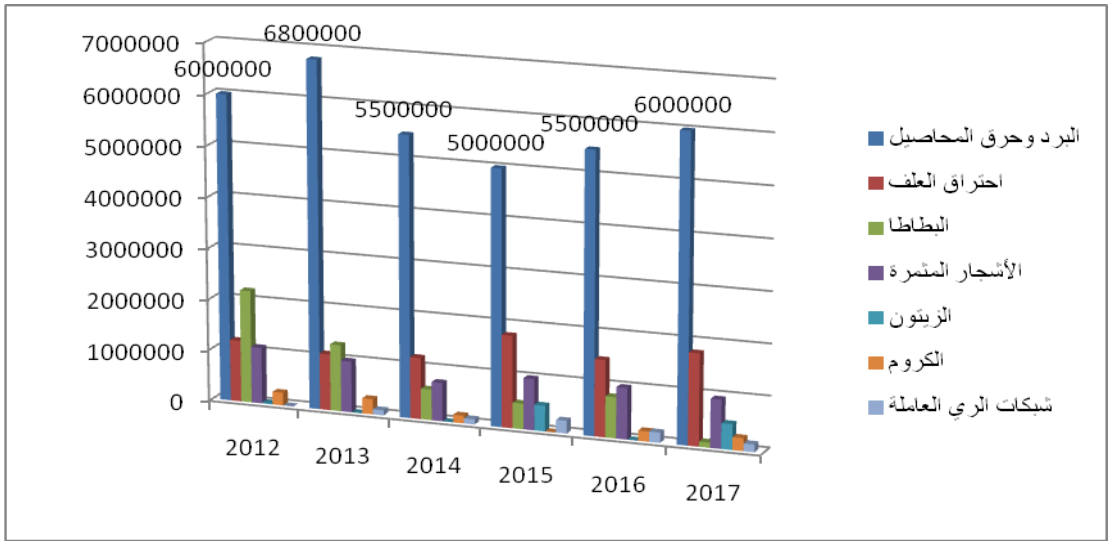

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على معطيات الجدول أعلاه.

الشكل رقم (02-07): تمثيل بياني يمثل تغير المردودية لحبوب القمح بسبب تأثير البرد واحتراق المحاصيل ما بين الفترة 2012 - 2017.

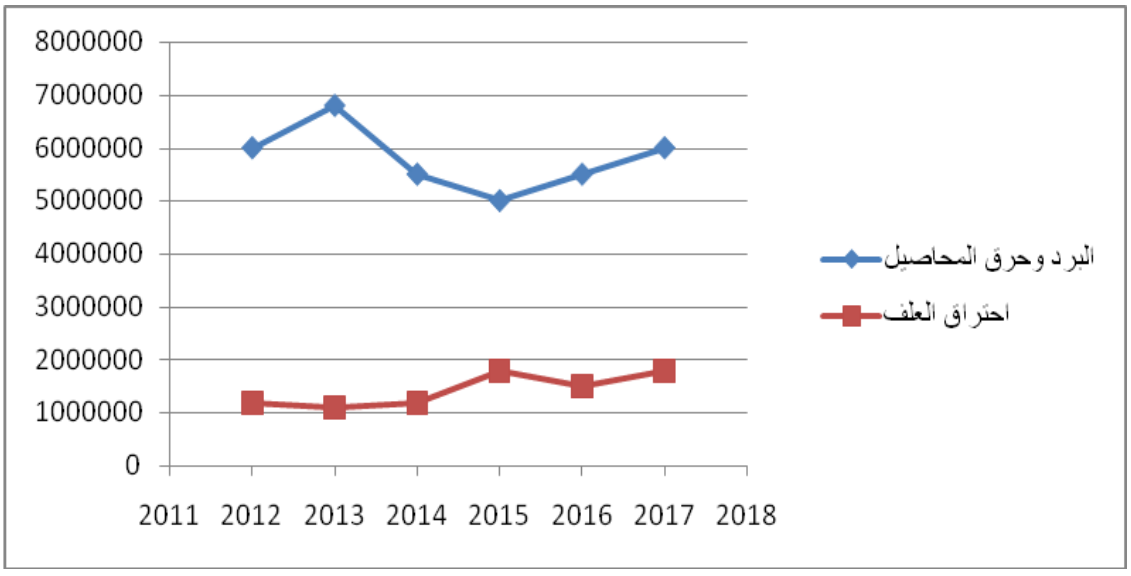

المصدر: من إعداد الطالبين بناءا على معطيات الجدول رقم 07.

الجدول رقم (08-02): حالة مقارنة التعويضات لمختلف الفروع في الفترة 2012 - 2017.

الفرع	2012	2013	2014	2015	2016	2017
البرد و حرق المحاصيل	4000000	4800000	600000	1000000	800000	600000
احتراق العلف	00	00	00	00	00	00
البطاطا	00	00	600000	00	00	00
أشجار المثمرة	00	00	00	250000	200000	00
أخطار فلاحية أخرى	00	00	00	00	00	00
أشجار الزيتون	00	00	00	00	00	00
الكرم	00	00	00	00	00	00
شبكات الري العاملة	00	00	00	00	00	00
المجموع	4000000	4800000	1200000	1250000	1000000	600000

المصدر: إحصائيات مقدمة من طرف الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي CRMA .

التحليل: يتضح لنا من خلال الجدول أعلاه أن فرع البرد و حريق المحاصيل يعتبر أكثر الفروع عرضة للمخاطر حيث يمثل نسبة 82.75% من مجموع قيمة التعويضات خلال 6 سنوات. حيث شهد هذا الفرع تطور كبير و ملحوظ خلال السنوات 2012_2017 ليتراجع سنة 2014 بقيمة 1.200.000 دج ثم عاد الى الارتفاع أواخر 2015 ليصل إلى نسبة 5.98% من قيمة التعويض لهذا الفرع أما فروع احتراق العلف، الكرم و شبكات الري العاملة و الزيتون فلم تشهد أي تعويض خلال السنوات 2012_2017.

أما فرع البطاطا فلم يشهد أي تعويض إلا في السنتين 2012و 2014 بزيادة قدرها 1.500.000دج، أما الأشجار المثمرة فقد شهدت ارتفاع بين السنتين 2013_2015، بينما فرع الأخطار الفلاحية الأخرى فقد شهد تعويض وحيد سنة 2016 بقيمة 580.000دج، ويرجع الارتفاع المسجل للتعويضات التأمينية في منتوج الحبوب إلى التقلبات الجوية والتغيرات المناخية التي طرأت على المحصول وكذا نشوب الحرائق بصفة عشوائية وخاصة في

موسم الحصاد والدرس مما تسبب في تراجع المردودية الإنتاجية للحبوب، بالإضافة إلى زيادة عدد المؤمنين بالصندوق ما يدل على أن زراعة الحبوب بولاية عين الدفلى تحتل مكانة هامة عن بقية المنتجات النباتية التي يستوعبها القطاع الفلاحي بالولاية.

الشكل رقم (02-08): تغير التعويضات حسب الفروع للفترة 2012 - 2017.

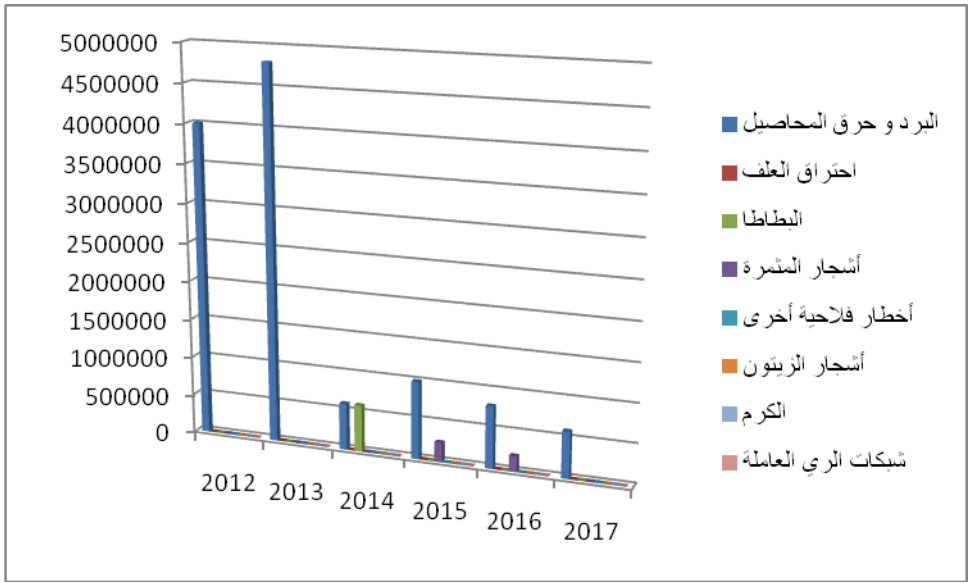

المصدر: من إعداد الطالبين بناءا على الجدول أعلاه.

الشكل رقم (02-09): تغير التعويضات على فرع البرد و حرق المحاصيل في الفترة 2012 - 2017.

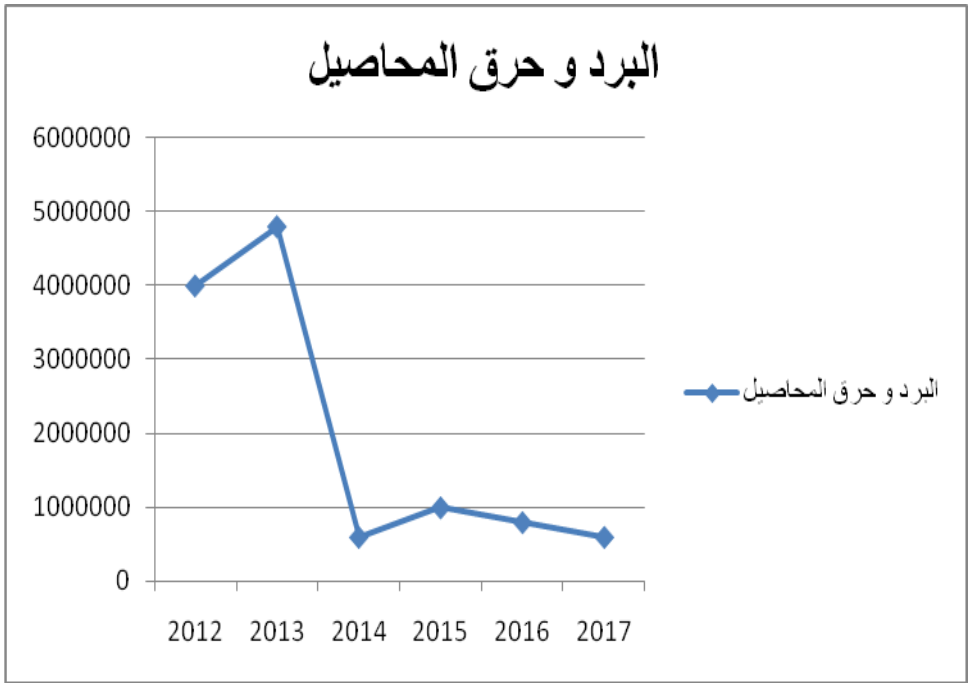

المصدر: من إعداد الطالبين بناءا على معطيات الجدول أعلاه.

ما يلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن مؤشري البرد و حرق المحاصيل أن قيمة التعويض تختلف من سنة لأخرى فنجد أن سنة 2013 عرفت تسجيل أعلى معدل تعويض قدر ب 4.800.000 دج لتعود إلى الانخفاض لتصل إلى ما قيمته 600.000 دج سنة 2014 وذلك راجع لعدة أسباب لعلى من أهمها:

- كثرة الحوادث في أوقات الحصاد؛
- عدم تقيد الفلاح بتعليمات الصندوق بإقامة الحدود القياسية للقطعة الأرضية مما يجعلها عرضة للسلوكيات الغير لائقة من قبل أفراد المجتمع كرمي الزجاج و السجائر...إلخ.

الجدول رقم (09-02): التعويضات للفرعين النباتي والحيواني.

الفرع	2012	2013	2014	2015	2016	2017
النباتية	4000000	4800000	1200000	1250000	1000000	600000
موت الماشية	12000000	22000000	17010000	20000000	10000000	25512000
المجموع	16000000	26800000	18210000	21250000	110000	26112000

المصدر: معلومات مقدمة من مصالح الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي CRMA.

التحليل:

يتضح لنا من خلال العينة المدروسة لحالة الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي من الجدول أعلاه أن التأمينات الحيوانية هي أكثر التأمينات تعويضا والتي تقدر نسبتها بحوالي 81.85 % من مجموع التعويضات الكلية للفرعين الحيواني والنباتي ويعود ذلك لانتشار الأوبئة تارة وتعرضها لحوادث الإصابة تارة أخرى.وتبقى نسبة 18.14%تمثل مقدار ما تغطيه تعويضات التأمين النباتي.

والشكل الموالي يوضح لنا ذلك:

الشكل رقم (02-10): تغير التعويضات على الفرعين النباتي و الحيواني.

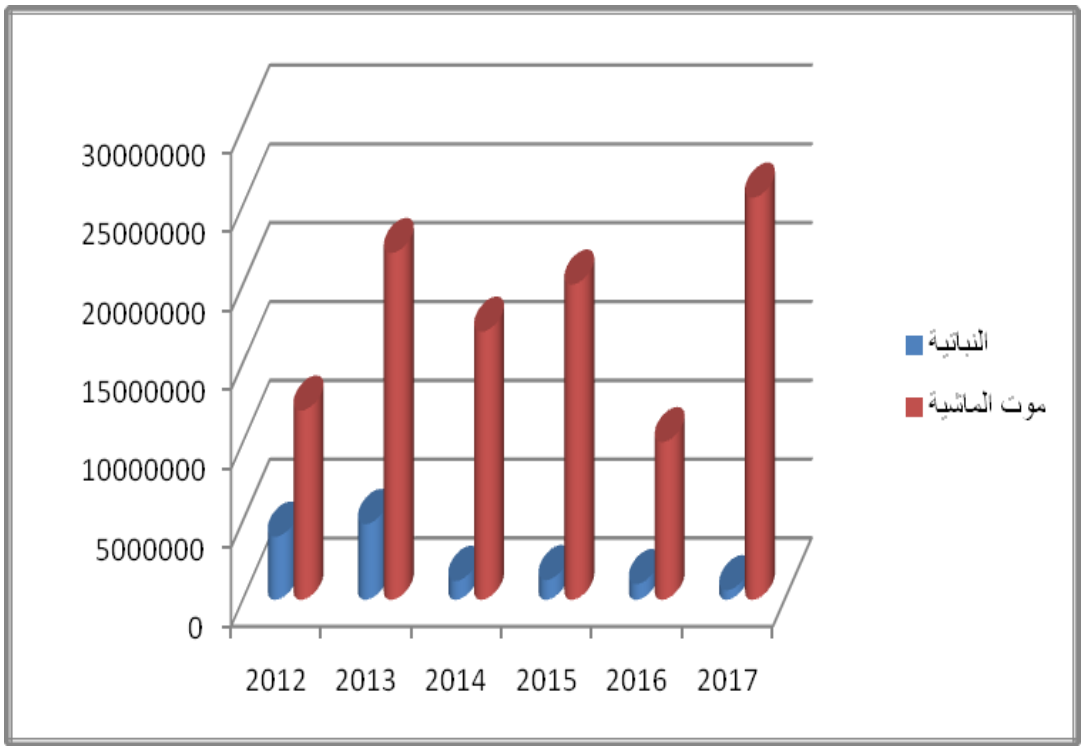

المصدر: من إعداد الطالبين بناءا على معطيات الجدول أعلاه.

خلاصة:

وما ارتأيناه من خلال هذا المنبر من الجزء التطبيقي هو تعريف بالصندوق الوطني للتعاون الفلاحي والذي انبثقت عنه صناديق محلية عدة منها الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي محل الدراسة وتوضيح أهم الشروط التي يعتمدها في عملية الاكتتاب التي تتم بين المؤمن وطالب التأمين لعقد التأمين، كما بينا عدة أخطار يمكن أن تلحق بالفلاح سواء تعلق الأمر بالفرع النباتي (كالبرد وحرق المحاصيل) أم الحيواني (حالة المرض أو الموت) وما يصاحبها من إجراءات ليتم احتساب للأقساط المدفوعة ومبلغ التعويض المناسب الواجب دفعه للمؤمن لهم عند وقوع الحادث(تحديد مقدار الخسارة الفعلية).

ومن النتائج التي توصلنا إليها هي أن الاكتتاب في عقد تأمين المحاصيل النباتية أو الثروة الحيوانية يتم وفق الشروط العامة والخاصة بالعقد، كما أن تحديد الأقساط والتعويضات التأمينية وتقدير كمية وقيمة الأضرار والخسائر مبنية على تقديرات وتوقعات الخبير المعتمد من طرف الصندوق الجهوي بخميس مليانة والتي يتم التصريح بها في محضر الخبرة، كما استنتجنا أن الصندوق الجهوي بخميس مليانة يقدم منتجات تأمينية للمحاصيل النباتية والثروة الحيوانية بضمانات مختلفة ومتفاوتة تختلف باختلاف المنتوج التأميني وكذا الطابع الفلاحي الذي تتميز به ولاية عين الدفلى وخاصة منتوج الحبوب والبطاطا وتربية الأبقار الذي يعرف تطورا متزايدا.

خـاتمة عـامـة

في ختام هذا البحث بشقيه النظري والتطبيقي والذي من خلاله حاولنا الاجابة على الاشكالية التي كان مضمونها: "**إلى أي مدى يساهم التأمين الفلاحي في الحد من المخاطر الفلاحية**"، ومحاولة منا الاحاطة بهذا الموضوع والاجابة على السؤال الجوهري المطروح جسدناها من خلال فصلين، حيث خصصنا الفصل الأول للاطار النظري للتأمين وإدارة المخاطر الفلاحية من خلال مبحثين يضم المبحث الأول معلومات شاملة حول التأمين، أهدافه، فوائده وأنواعه، بالاضافة الى مفهوم إدارة المخاطر الفلاحية وأهميتها، أما المبحث الثاني خصصناه للأدبيات التطبيقية للتأمين وإدارة المخاطر الفلاحية، وفيما يخص الفصل الثاني فقد تناولنا فيه الدراسة الميدانية للبحث، حيث تضمن المبحث الاول التعريف بالصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بخميس مليانة، اما المبحث الثاني فتطرقنا فيه الى دراسة التأمين الفلاحي بشكل عام للفترة الممتدة من سنة 2012 الى سنة 2017.

نستطيع القول أن قطاع التأمين بصفة عامة له دور مهم وأساسي في بناء الاقتصاد الوطني، ودفع عجلة التنمية من خلال الحد من المخاطر التي قد تلحق القطاع الفلاحي بالخصوص، وذلك من خلال ما يقدمه من حماية للمؤمن له (الفلاح)، مما يؤدي إلى رفع المعنويات وزيادة كفايته الإنتاجية، هذا من جهة ومن جهة أخرى يساهم في تمويل المشاريع الاقتصادية من خلال الأقساط المجمعة واستثمارها في أوجه عديدة، وبالتالي زيادة المردودية والحفاظ على الثروة المستغلة، إضافة إلى ذلك له أهمية اقتصادية فيما يخص المعاملات الخارجية (الدولية) والمساهمة في رفع الدخل الوطني.

من خلال دراستنا للمخاطر الفلاحة التي قد يتعرض لها الفلاح وإدارة هذه الأخطار عن طريق التأمين، توصلنا إلى أن التأمين هو الوسيلة الوحيدة لمواجهة هذه الأخطار سواءً الحيوانية أو النباتية، خاصة عند انتشار بعض الأمراض والأوبئة التي تمس بعض المواشي أو قد تصيب بعض المنتوجات النباتية كما ذكرنا سابقاً، إلا أن الفلاح الجزائري يعزف على عملية التأمين وذلك لعدة اسباب اهمها نقص الوعي وثقافة الفلاح وكذا الوازع الديني.

النتائج المتوصل إليها:

- ✓ يعتبر قطاع التأمين من أهم القطاعات الاقتصادية من خلال لعبه دور مهم وأساسي في إدارة المخاطر الفلاحة؛

- ✓ يوفر التأمين لفلاحي الراحة والطمأنينة للفلاح، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية الفلاحية من جهة كما يساهم في تمويل المشاريع الفلاحية من خلال تجميع الأقساط و توظيفها في نفس المجال من جهة اخرى؛
- ✓ اتضح لنا أن الإقبال على التأمين (تحصيل أقساط التامين) وكذا مبالغ التعويض للفروع الخاصة بالحيوانات أكبر من التأمين على الفروع النباتية؛
- ✓ الصندوق الجهوري للتعاون الفلاحي بخميس مليانة هو صندوق خاص بالتأمينات الفلاحية، ولكنه يمارس جميع فروع التأمينات الأخرى (كتأمين السيارات، المباني، الأضرار الأخرى...الخ)؛
- ✓ إن تطور وحداثة القطاع الفلاحي خاصة في الآونة الأخيرة، توجَب على الفلاح الرضوخ لأمر الواقع بسعيه للإقبال على صناديق التأمين لحماية ثرواته الحيوانية والنباتية من الأخطار المتنوعة خاصة الأمراض المعدية.

إختبار الفرضيات:

– يعتبر قطاع التأمين من أهم القطاعات الاقتصادية من خلال لعبه دور مهم وأساسي في إدارة المخاطر الفلاحة وهذا مايثبت صحة الفرضية الأولى ؛

– يوفر التأمين الفلاحي الراحة والطمأنينة للفلاح مما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية الفلاحية من جهة كما يساهم في تمويل المشاريع الفلاحية من خلال تجميع الأقساط وتوظيفها في نفس المجال من جهة أخرى و هذا مايثبت صحة الفرضية الثانية ؛

– إن تطور وحداثة القطاع الفلاحي خاصة في الآونة الأخيرة، توجَب على الفلاح الرضوخ لأمر الواقع بسعيه للإقبال على صناديق التأمين لحماية ثرواته الحيوانية والنباتية من الأخطار المتنوعة خاصة الأمراض المعدية عن طريق إبرام عقود تأمين مع شركات التأمين وهذا مايثبت صحة الفرضية الثالثة .

التوصيات:

بناءً إلى ما توصلنا إليه يمكننا أن نقترح التوصيات التالية:

- ✓ يجب تظافر الجهود للمساهمة في تنمية الوعي التأميني لدى الفلاح الجزائري وزيادة الاشهار والتوعية في هذا المجال؛
- ✓ الارتقاء وتطوير القطاع التأميني والاستعانة بالخبرات في ذلك؛
- ✓ تطوير سوق التأمين من حيث الكفاءة والفعالية؛
- ✓ على شركات التأمين الخاصة بالمجال الفلاحي على غرار الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي الاهتمام أكثر بفروع التأمين الفلاحي لجلب واستمالة الفلاحين لدى شبـابيكها؛
- ✓ العمل على تأطير وتكوين الإطارات العاملة في مجال التأمين وفق معايير عالمية لتلبية السوق المحلية.

آفاق البحث:

نشير في الاخير الى إمكانية القيام ببحوث تكميلية تعتمد على هذه الدراسة وتكون إستمرارا لها نقترحها على زملائنا و مزيد من التعمق منها:

- ✓ دور التسويق الإلكتروني في جلب العملاء الفلاحين لدى شركات التأمين؛
- ✓ واقع قطاع التأمين الفلاحي في الجزائر (آفاق ومتطلبات)؛
- ✓ دور التأمين الفلاحي في رفع المردودية الفلاحية.

قائمة المراجع

أولا- المراجع باللغة العربية

1- الكتب:

- إبراهيم علي إبراهيم عبد ربه، **التأمين ورياضياته**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003.
- أبو عبد السلام، **التأمين الفلاحي**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2009.
- أسامة عزمي، شيقري نوري موسى، **إدارة الخطر والتأمين**، دار الحامد لنشر والتوزيع، عمان، 2006.
- الهاشمي مختار محمود، وحمودة إبراهيم عبد النبي، **التأمين الاجتماعي والتجاري بين الجوانب النظرية والأسس الرياضية**، مكتبة الإشعاع الفنية، مصر، 2003.
- جديدي معراج، **مدخل لدراسة قانون التأمين الجزائري**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.
- زيد منير عبوي، **إدارة التأمين والمخاطر**، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2006.
- سمير عبد المجيد رضوان، **المشتقات المالية**، دار الجامعات للنشر، مصر، 2005.
- طارق عبد العال حماد، **إدارة المخاطر**، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2003.
- عبد الهادي السيد محمد تقي الحكيم، **عقد التأمين حقيقته ومشروعيته**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2010.
- عز الدين فلاح، **التأمين مبادئه وأنواعه**، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2012
- عيد احمد أبو بكر، إسماعيل السيفو، **إدارة الخطر والتأمين**، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2009.
- ممدوح حمزة أحمد، **إدارة الخطر والتأمين**، الدار الجامعية، مصر، 2010.
- منصور محمد حسين، **مبادئ عقد التأمين**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، 2001.
- ناشد محمود عبد السلام، **إدارة المخاطر**، مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، القاهرة، مصر، 2003.

2 – الاطروحات والمذكرات:

أ– الاطروحات:

- بن بدرة زهير، **القطاع الفلاحي الجزائري الواقع والآفاق في ظل إنفتاح السوق**، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية(غير منشورة)، كلية الإقتصاد، جامعة الجزائر3، 2012.
- بوجمعة محمد، **إدارة المخاطر في ظل إستراتجية إنفتاح السوق على قطاع الصناعة**، أطروحة دكتوراه تخصص تخطيط، كلية العلوم **الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير**، (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2006–2007.
- هاشمي الطيب، **التوجه الجديد لسياسة التنمية الريفية في الجزائر**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2014.

ب– المذكرات:

- فائزة بن عمروش، **واقع تسويق الخدمات في شركات التأمين**، دراسة حالة الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي، مذكرة ماجستير(غير منشور)، جامعة الجزائر، 2008.

ثانيا– المراجع باللغة الأجنبية:

Abderrahmane BOURAD, OFFRE NATIONALE EN MATIERE D'ASSURANCE AGRICOLE, Séminaire sur les Risques Agricoles –Assurance et Réassurance, 10 Juin 2007, Alger.

ثالثا– المواقع الإلكترونية:

* **http://www.startimes.com/?t=28998272.**

الملاحق

ملحق رقم 01: عقد التأمين متعدد الأخطار للأبقار.

CE01-01
CRMA EL KHEMIS Siége

1

Date édition: 24/04/2016
Heure:13:22

POLICE D'ASSURANCE

N°: 101/30/2016/00015

Multirisques Bovine

Identification du contrat

Assuré: 1010038542 [redacted]
Adresse: ouedd hellil ain sulta

Permis n°: 358350
Délivré le: 24/05/2015
Lieu: ain lecheikh

Date d'effet: 28/02/2016
Date d'expiration 27/02/2017

Garanties

Garantie		Capital	Prime/base	Réduction	Majoration	Prime nette
09.640-03	»Mortalité Bovins	1,819,000.00	94,588.00			94,588.00
08.130-12-01	»Batiment d'élevage construit en dur	1,000,000.00	1,200.00			1,200.00
08.130-12-04	»Matériels et outils d''élevage construction en dur	756,550.00	907.86			907.86
08.130-12-10	»Cheptel vif construction en dur	1,819,000.00	2,182.80			2,182.80
13.101-08-01	»Recours des voisins et des tiers construction en dur	1,000,000.00	300.00			300.00
08.230-01	»Explosions batiments agricoles	3,575,550.00	357.56			357.56
08.410-04	»Tremblement de terre	1,787,775.00	1,410.69			1,410.69
09.130-03	»Dégâts des eaux sur batiments agricoles	3,575,550.00	3,575.55			3,575.55
08.330-13	»Tempête sur batiment d'élevage	893,887.50	4,702.30			4,702.30
08.420-16	»Inondation sur batiment d'élevage	1,787,775.00	4,354.39			4,354.39
13.121-01-01	»Dommages corporels	1,000,000.00	200.00			200.00
13.121-01-02	»Dommages matériels		100.00			100.00

Décompte

Prime nette:	113,879.15	Accessoires:		Taxes:		Timbres:		Net à payer:
Réduction:		Complément	500.00	Tva:	19,444.46	Td:	40.00	133,863.61
Majoration:								

L'Assuré (lu et approuvé)

Etabli le : 28/02/2016

ملحق رقم 02: الأقراط المثبة على أذن البقرة.

ملحق رقم 03: تصوير البقرة مع إظهار الرقم من كلتا الجهتين وذلك لإظهار البصمة الوراثية.

ملحق رقم 04: وثيقة الإبلاغ عن الحادث في الحيوانات.

CAISSE REGIONALE DE MUTUALITE AGRICOLE
Réassurée, garantie et fédérée par la CAISSE NATIONALE DE MUTUALITE AGRICOLE
Régie par la Loi du 4 Juillet 1900
Agréée par arrêté du Ministère de l'Economie Nationale en date du 27 Avril 1964
Ordonnance N° 72-64 du 2 Décembre 1972
Siège 24, Boulevard Victor Hugo - Alger

MULTI RISQUES
BETAIL

N° ..... Exercice

N° Police	N° d'inscription	NOM: QUALITE ET ADRESSE: LIEU DU RISQUE	Date du Sinistre
			Date de la déclaration
Date d'effet de la garantie			

DECLARATION DE SINISTRE

Nom et Qualité du Sociétaire : .....

Adresse : .....

Assuré par Police N° ..... à effet du ..... au .....

Je soussigné Monsieur, ...

agissant en qualité de, ... déclare qu'un sinistre ..... (1)

est survenu le ..... à .....heures, dans les circonstances suivantes :

.....

.....

.....

.....

RENSEIGNEMENTS CONCERNANT LA MORTALITE

Signalement complet de l'animal : .....

(espèce - sexe - race - robe - tares importantes) : .....

N° d'article : ..... N° d'identification : .....

Causes du Sinistre : .....

Je vous informe que j'ai appelé sans tarder Mr. .....

Vétérinaire à ..... et m'engage à remettre aussitôt à la C.R.M.A. le certificat de constat qu'il aura établi.

(1) - Indiquer la nature du sinistre : Mortalité - Incendie - Dégats des Eaux - Accidents

Délais de Déclaration : Conformément aux Conditions Générales Art. 8 et 9, le Sociétaire est tenu d'adresser cette déclaration à la Société dans les 24 heures en cas de Sinistre Mortalité, et au plus tard 7 jours en cas de sinistre incendie - Dégats des Eaux ou Accidents Responsabilité Exploitation.

(Voir au Verso)

تابع للملحق رقم04 (الخلفية).

CADRE A REMPLIR EN CAS D'INCENDIE OU DEGAT DES EAUX

N° des Articles	Désignation des risques atteints par l'incendie	Renseignements sur les biens détruits (situation, quantité, etc...)	Evaluation des dommages

CADRE A REMPLIR EN CAS D'ACCIDENT CAUSE AUX TIERS (Responsabilité Civile)

Nom du Tiers Sinistré	Adresse	Nature et gravité des dommages

Dans le cas où le sinistre dont le Sociétaire a été victime est dû à un tiers, indiquer le nom et adresse du présumé responsable et des témoins s'ils en existent.....

Déclaration Fait à ....., *le* .....

Cachet et Signature

ملحق رقم05: حالة وفاة البقرة.

ملحق رقم 06: عقد تأمين الحبوب.

CE01-01
CRMA EL KHEMIS Siége

1

Date édition: 11/01/2016
Heure:10:32

POLICE D'ASSURANCE

N°: 101/20/2016/00005

Grêle et Incendie (Combinée)

Identification du contrat

Assuré: 1010037985 [redacted]
Adresse: lotissement n01 arib

Permis n°: 440920192009
Délivré le: 21/12/2009
Lieu: el amra

Date d'effet: 12/01/2016 Date d'expiration 11/01/2017

Garanties

Garantie		Capital	Prime/base	Réduction	Majoration	Prime nette
08.132-04-01	»Incendie blé dur ordinaire	2,250,000.00	12,825.00	5,130.00		7,695.00
08.132-04-10	»Incendie pailles des céréales sur pied	400,000.00	4,000.00	1,600.00		2,400.00
09.610-01-01	»Dommages causés par la grêle aux grains céréales	2,250,000.00	18,000.00	7,200.00		10,800.00
09.610-01-02	»Dommages causés par la grêle aux pailles sur pied	400,000.00	3,200.00	1,280.00		1,920.00
13.101-03	»Recours des voisins et des tiers incendie récoltes sur p	300,000.00	1,200.00			1,200.00

Décompte

Prime nette: **39,225.00**
Réduction: **15,210.00**
Majoration:

Accessoires:
Complément 500.00

Taxes:
Tva: 4,167.55

Timbres:
Td: 40.00

Net à payer:
28,722.55

L'Assuré (lu et approuvé)

Etabli le: 11/01/2016

ملحق رقم 07: وثيقة الإبلاغ عن الحادث للحريق.

CAISSE REGIONALE DE MUTUALITE AGRICOLE
Réassurée, garantie et fédérée par la CAISSE NATIONALE DE MUTUALITE AGRICOLE
Régie par la Loi du 4 Juillet 1900
Agréée par arrêté du Ministère de l'Economie Nationale en date du 27 Avril 1964
Ordonnance n° 72-64 du 2 Décembre 1972
Siège 24, Boulevard Victor Hugo - Alger

INCENDIE

DECLARATION DE SINISTRE

Je soussigné, ... agissant en qualité de .....
déclare qu'un incendie est survenu, le .... à ..... heures ..... dans les circonstances suivantes
.....
.....
.....
.....
.....
.....

La déclaration en a été faite à la Justice de Paix (ou au Darak-El-Watani) de ..... , le ....

Numéros des Articles	•Désignation des Risques atteints par l'Incendie	Renseignements sur les biens détruits (Situation, Quantité, Superficie, etc...)	Evaluation des Dommages

FACULTATIF Je délègue pour me représenter à l'expertise M ..... demeurant à .....
et lui donne pleins pouvoirs pour signer en mon nom un règlement amiable ou un acte de nomination d'experts (art. 13 de la Police).

POLICE N° ..... AVENANT N° .....
NOM DU SOCIETAIRE : .....
PRENOMS : .....
QUALITE : .....
ADRESSE : .....

Fait à ..... , *le* ....
(Signature)

FORMALITES A REMPLIR

Art. 12 de la Police : Le Sociétaire doit : 1) donner au plus tard dans les cinq jours, avis du sinistre par écrit à la Société, et faire parvenir une déclaration indiquant les circonstances de l'incendie ses causes connues ou présumées, la nature et le montant approximatif des dommages.

2) - Fournir dans le délai de quinze jours, un état estimatif certifié des biens détruits et sauvés.

Faute par le Sociétaire de remplir ces formalités, sauf cas fortuit ou de force majeure, la Société aura droit à une indemnité proportionnée au dommage que ce retard pourra lui causer.

C - 13 - 4